

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسل الله، وعلى خاتمهم محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد طلبت إليّ جريدة «الشرق الأوسط» المعروفة أن أشارك بالكتابة في ملف فتحته منذ أول رمضان سنة (1417هـ) حول «مصير الأصولية» ويعنون بها: «الأصولية الإسلامية».

وكنت متردداً في قبول ذلك، ولكن بعض الإخوة الذين قرؤوا مقالات الملف فزعوا منها، ومن كثير مما كتب فيها، وألحوا عليّ أن أسهم فيها، حتى يحدث التوازن المطلوب، وحتى لا يغيب «تيار الوسطية» عن هذه الساحة.

ولهذا لم أجد بداً من الاستجابة لهم، فبعثت إلى الجريدة بهذه الصحائف، التي أضعها الآن بي يدي القارئ الكريم، لتصدر في سلسلة «رسائل ترشيد الصحو» عسى أن تسهم في تصحيح الأفهام، ومطاردة الأوهام، ودفع الشبهات، ورد الأباطيل والمفتريات، عن الإسلام ودعوته وصحته أمته، وما أغزرها، وأوفرها اليوم!

وقد بعث إليّ من زيورخ في سويسرا الصديق الباحثة الأستاذة ثابت عيد، يعتب عليّ عتباً شديداً: أنني جاريت القوم «الغربيين» في إطلاق كلمة «الأصولية» على ظاهرة الإحياء الإسلامي المعاصرة، مع ما لهذا المدلول عندهم من مدلول بغيض، فالأصولي يعني «إرهابي - مجرم - متخلف» ... إلخ.

وقد ذكرت في بحثي أنني أفضل التعبير عن الظاهرة الإسلامية بالاسم

الحبيب إليّ، الأثير لديّ، وهو «الصحوة» التي ألفت كتبًا عدة، وأقيمت محاضرات أكثر، لترشيدها وتسديدها، والانتقال بها من مرحلة المراهقة إلى مرحلة الرشد، ولكنني استخدمت هذه الكلمة لأسباب ذكرت في أصل البحث، والصحوة أصدق تعبيرًا عن الواقع.

هذا وقد رددت على الأخ الكريم ثابت عيد رسالة جاء فيها:

وأنا - بلا ريب - أحترم وجهة نظرك، وأقدرها حق قدرها، وقد أشرت في كلمتي إلى أصل نشأة المصطلح عند أهله، ولكنني استخدمته بمفهوم آخر، غير مفهوم القوم، ونحن الذين نحدد مفهوم الأصولية التي نؤمن بها وندعو عليها.

وهذه طريقة في الجدل مع الخصوم، استخدمها الناس من قديم: عندما يضفي خصومك على فكرتك اسمًا منفردًا، أو عنوانًا مبغضًا لدى الناس، فتأخذه أنت وتقول: نعم، أنا أقبله، ولا يضرني تسميتكم لي بهذا الاسم والعنوان، وأول من أشار إلى ذلك الإمام الشافعي فيما يروي عنه أنه قال:

إن كان فرضًا حبّ آل محمد فليشهد الثقلان أنني رافضي!

وهو ما قاله الإمام ابن القيم وقد اتهم بالتجسيم:

فإن كان تجسيمًا ثبوت صفاته وتنزيهها عن كل تأويل مفتر!

فباني - بحمد الله ربي - مجسم هلموا شهودًا، واملأوا كل

محض

يؤكد ذلك أن كلمة «الأصولية» في تراثنا كلمة محببة، ونحن من زمن يدعو الناس إلى «العودة إلى الأصول»، فهي تعني الارتباط بالجذور والأعماق، في مقابل من يدعوننا إلى «الحاق بالغرب».

بل أنا أعتقد أن كلمة «الأصول» في كل لغة، ولدى كل دين سماوي:

محبية ومحمودة، حتى في الدين المسيحي، فمن ذا الذي يكره العودة إلى الأصول؟ ولكن إطلاقها على ذلك الصنف من المسيحيين المتعصبين الجهلاء المتخلفين الإرهابيين ... إلخ. إطلاق خاطئ من أساسه، فهو لاء ليسوا أصوليين بمنطق المسيحية ذاتها، أما الداعون إلى الإسلام – بشموله وتوازنه وعمقه ويسره – فهم الأصوليون حقاً.

ومنذ سنوات ألفت «أرجوزة» ساخرة عنوانها «الأصوليون» كانت سلاحاً في المعركة مع خصوم الإسلام ورسالته الحضارية⁽¹⁾، ولي أيضاً قصيدة عنوانها «أصولي» قلت فيها:

أصولي، أصولي أجمل أنا، لا وصولي؟
 أصولي، فلي أصلي ولي نسبي الحنيفي!
 وأصل أصولي القرأ ن دستوري الإلهي!
 وسنة أحمد المختار لي زاد ولي ري!
 وقانوني شرع الله لا الشرع الفرنسي!

إلى آخر تلك القصيدة.

على أية حال، يجب أن نذكر القاعدة التي قررها علماؤنا من قديم: أنه لا مشاحة الاصطلاح، ونحن نؤمن أن العبرة بالمسميات والمضامين، لا بالأسماء والعناوين.

المهم أن تتحدد المفاهيم والمصطلحات بوضوح، وأن تزول عنها غشاوة الغبش والإبهام، وسوء الفهم.

ولا بد أن يعرف خصومنا ومحاورونا في الغرب: أننا لا نعني

(1) نشرت هذه الأرجوزة، وقصيدة «أصولي أصولي» في ديواني: «المسلمون قادمون».

بـ «الأصولية» إذا قبلنا إطلاقها على «الصحة المعاصرة» أو على تيار «تيار الإحياء والتجديد الإسلامي» ما يعنون به من مفاهيم، وما يلزمها من لوازم، حتى لا يلتبس الحق بالباطل، ويختلط الحابل بالنابل.

وتركيزنا أبداً إنما هو على تيار «الوسطية الإسلامية» القائم على التيسير والتبشير، وعلى الجمع بين الأصالة والتجديد، والموازنة بين ثوابت الشرع، ومتغيرات العصر، دون تعصب لرأي قديم، ولا عبودية لفكر جديد.

وختاماً أقول ما قال سيدنا شعيب عليه السلام: {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَنْطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} [هو: 88].

الدوحة: 7 شوال 1417هـ.

1997/2/15م

يوسف القرضاوي

تمهيد

حول مفهوم الأصولية

قبل أن أتحدث عن «مصير الأصولية» وفق العنوان المطروح، أود أن نحدد مفهوم هذا المصطلح الذي شاع وانتشر «الأصولية». فالمعروف أننا لم نصك نحن هذا المصطلح، إنما صك لنا وورد إلينا من الغرب، وذاع بعد ذلك في إعلامنا، والمعروف أن هذا المصطلح نشأ في البيئة المسيحية، وأطلق على «الحرفيين المتمزمتين» من المتدينين المسيحيين، الذين يقدمون النقل على العقل، ولذا يرفضه البعض منا لما يحمل من إيحاءات مجافية لثقافتنا، وقيم رسالتنا وحضارتنا، ولما يحدثه من بلبلة وارتباك بين المتحاورين حين يريد أحدهما بالمصطلح أمرًا، ويريد ثانيهما به أمرًا آخر مخالفًا، كما قال المستشار طارق البشري بحق.

الصحة أصدق تعبيرًا:

وهذا صحيح ولا شك، ولهذا أفضل دائمًا أن أعبر عن الظاهرة الإسلامية المعاصرة بكلمة «الصحة» فهي اللفظ المعبر عن واقع الحال بصدق، وإن لم نذكر أن هذه الصحة في حاجة إلى ترشيد وتسديد لمسيرتها في الفكر والسلوك، وهو واجب الدعاة والعلماء والمفكرين الصادقين.

الأصول في ثقافتنا:

ورغم هذا يمكننا أن نتنازل ونجيز استخدام مصطلح «الأصولية» بالنظر إلى أصل الكلمة ذاتها، فهي ليست غريبة علينا، وإن جاءت من بعيد، فهي – بلغة علومنا العربية – مصدر صناعي منسوب إلى «الأصول».

وكلمة الأصول لها في ثقافتنا الإسلامية مكان مرموق، فنحن لدينا

«أصول الدين» أي أصول العقيدة، ولدينا «أصول الفقه» أي أصول الشريعة، وفي التعريف ببعض علمائنا الكبار يقال: كان عالمًا بـ «الأصولين» أي أصول الدين وأصول الفقه.

ولكل علم عندنا أصوله المعتمدة، فلعلم العقيدة أو الكلام: أصوله التي تتمثل في مقدماته النظرية أو العقلية التي يقوم عليها بنيانه بعد ذلك. ولعلم التفسير أصوله، ولعلم الحديث أصوله، كما للفقه أصوله، ومن مجموع هذه العلوم الأصولية يتكون منهج المعرفة الشرعية في الإسلام. وقد شاعت عند المسلمين هذه الحكمة: من أضع الأصول، حُرم الأصول.

ومثله من قدم الفروع على الأصول، لأن هذا خلل في «فقه الأولويات»، والواجب تأصيل الأصول أولاً، ثم تفريع الفروع عليها، إذ لا يقوم فرع على غير أصل، والقرآن الكريم وصف الكلمة الطيبة بأنها {كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ} [إبراهيم: 24].

وأنا شخصياً لا أرى مانعاً من استعمال هذا المصطلح؛ لأن رفضه هنا يعني أحد أمرين:

إما أننا فرو عيون، نهتم بالفروع لا بالأصول.

وإما أننا سطحيون، لا نضرب في الجذور، ولا نمتد إلى الأعماق.

وكلا هذين المعنيين مرفوض، فلا مانع من قبول المصطلح على أن نفسره نحن بما يناسبنا، ويتلاءم مع جوهر رسالتنا وحضارتنا.

مفهوم الأصولية عندنا:

وهنا نسأل: ما مفهوم الأصولية التي نريد أن نتحدث عنها؟ أعني

الأصولية الإسلامية؟

إنها تعني العودة إلى الأصول، أو الجذور، في فهم الإسلام، والعمل به، والدعوة إليه.

فما المراد بتلك الأصول التي يستقي منها الإسلام؟

إنها فيما أرى، ويرى المسلمون طوال أربعة عشر قرناً: ثلاثة أصول:

الأول – وهو أصل الأصول – القرآن الكريم: الكتاب المبين والميسر والمحفوظ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو الآية العقلية الكبرى الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم.

والثاني: السنة النبوية: أعني الصحيح الثابت المقصود به التشريع منها، وهي الشرح النظري، والتطبيق العملي للقرآن، كما قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} [النحل: 44].

والثالث: وهو ما أجمعت عليه الأمة إجماعاً يقيناً من أمور الدين: فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا سيما في قرون الصحابة أئمة الناس لمقاصد الإسلام، وأكثرهم امتزاجاً بروحه وأبيه، ومن تبعهم بإحسان من تلاميذهم وأتباعهم، بخلاف دعاوي الإجماع الكثيرة في قضايا ثبت فيها الخلاف، وكذلك الإجماع فيما بني على مصلحة زمنية تغيرت، أو عرف تغير.

هذا إذا نظرنا إلى «الأصول» بمعنى «المصادر»، ولكن إذا نظرنا إلى الأصول بمعنى الأسس والدعائم والمقومات، فسنجد أنها تعني أموراً أساسية أربعة:

الأول: العقائد الأساسية التي يقوم عليها بناء الإيمان: وهي الإيمان بالله

وملائكه وكتبه ورسله اليوم الآخر، وقد قال تعالى: {وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا بَعِيدًا} [النساء: 136]، والإيمان بالقدر إنما هو جزء من الإيمان بالله تعالى؛ لأنه مقتضى الإيمان بكمال علم الله تعالى، وعموم مشيئته، ونفاذ قدرته.

الثاني: الأركان الأساسية للعبادات العملية للإسلام: وهي التي بني عليها الإسلام، من إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت.

الثالث: الشرائع القطعية التي جاء بها الإسلام: فأحل بها الحلال، وحرم الحرام، وحدد بها العلاقات بين الناس، أفراداً وأسرّاً وجماعات ودولاً، وقد فرض بها عقوبات معينة على جرائم محددة، وأقام بها الموازين القسط بين الناس، ورسخ بها الأمن والإيمان في الحياة، وحافظ بها على المصالح الضرورية والحاجية التحسينية للناس، وراعى بها الفطرة التي فطر الناس عليها.

الرابع: القيم الأخلاقية والحضارية: التي جاء بها الإسلام، فأقام بها الحق، وأنشاع بها الخير، وأفاض بها الجمال، ووطد بها عمارة الأرض، والخلافة عند الله، وتمم بها مكارم الأخلاق، وأثبت بها تميز الإنسان.

الأصولي الحق هو الذي يلتزم بهذه الأصول كلها: فهمًا اعتقاداً وعملاً ودعوة، وإن كان هناك تفاوت كبير، وتمايز واضح بن الفضائل الأصولية المختلفة في هذه الأمور.

والأصولية بهذا المفهوم فخر ومنقبة، وليست تهمة ولا جريمة، وقد قال الإمام الشافعي:

إن كان فرضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي

ونحن نقول إن كان التمسك بالإسلام الصحيح: عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، والدعوة إليه، والاعتزاز به، والدفاع عن مبادئه وحرماته، «أصولية» فليشهد الثقلان أننا «أصوليون» أقحاح!

* * *

فصائل الأصوليين

وإذا أردنا أن نتحدث عن الأصولية المعاصرة بتجرد وإنصاف، فلا بد لنا أن نعترف بأنها ليست فصيلاً واحداً، ولا مدرسة واحدة، إنها أكثر من فصيل وأكثر من مدرسة، هناك - على الأقل - أربعة فصائل أو مدارس أساسية ينبغي إلقاء الضوء على كل منها: فصيل التكفير، وفصيل العنف، وفصيل التشدد، وفصيل الواسطية.

فصيل التكفير:

فهناك فصيل «التكفير»، وقد ظهر أول ما ظهر في مصر، وهم يتبنون فكرة «تكفير المجتمع» أي جماهير الناس بالجملة، إلا من آمن بمبادئهم، وانضم إلى جماعتهم، فدخل فيما دخلوا فيه، فهم - وحدهم - «جماعة المسلمين» - وهذا هو الاسم الرسمي لهم - وليسوا مجرد «جماعة من المسلمين» وجميع الناس عداهم كفار مرتدون، وربما عند بعضهم لم يدخلوا في الإسلام قط، وإن قالوا: لا إله إلا الله؛ لأنهم لم يعرفوا مفهومها الحقيقي، وهذه النظرة في غاية الخطورة؛ لأنها تؤدي إلى «استحلال» دماء الآخرين وأموالهم، حيث سقطت عصمتها بالكفر والردة.

وقد بينت في كتابي «الصحة الإسلامية بين الجحود والتطرف» أن بداية ظهور هؤلاء كان في السجن الحربي، الذي صببت عليهم فيه سياط العذاب صباً، فقالوا: لا يمكن أن يكون هؤلاء الذين يعذبوننا - لدعوتنا إلى الله - مؤمنين، إنهم كفار، وأكفر منهم من أمرهم بتعذيبنا من الحكام، وكل من رضي بهؤلاء الحكام وصفق لهم فهو كافر مثلهم، وانتشرت موجة التكفير، أو الغلو في التكفير.

وقد رد عليهم مرشد الإخوان المسلمين الثاني - الأستاذ حسن الهضبي - وهو في السجن، بمقولات أملاها، صدرت بعد ذلك في كتاب «دعاة لا قضاة».

ومما اعتمد عليه هذا الفصل: ظاهر بعض كتابات الأستاذ سيد قطب رحمه الله في تفسيره الشهير «في ظلال القرآن» وما اختصره منه في كتاب «معالم في الطريق»، وقد كتب ذلك بين جدران السجن.

وهؤلاء امتداد لجماعة «الخوارج» الذين صح الحديث في نهمهم والتحذير منهم، من عشرة أوجه، وقال الرسول الكريم عنهم: «يحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم، وقيامه إلى قيامهم، وقراءته إلى قراءتهم»، ومع هذا وصفهم بأنهم: «يقروون القرآن لا يجاوز حناجرهم» أي مجرد تلاوة بلا فقه، «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، فآفة هؤلاء ليست في إخلاصهم ولا ضمائرهم إنما هي في أفهامهم، ولا عجب أن كفروا ابن الإسلام البكر: علي بن أبي طالب، حين قبل التحكيم فيما بينه وبين معاوية، وسلوا عليه السيوف وقتلوه، ثم دبروا اغتياله فقتلوه رضي الله عنه.

ولقد رددت على هذا التوجه الخطير في رسالتي المركزت «ظاهرة الغلو والتكفير» التي نشرها طلاب الجماعات الإسلامية، في الجماعات المصرية في السبعينيات، وطبعوا منها عشرات الآلاف، وذلك قبل ظهور فتنة قتل الشيخ الذهبي رحمه الله، وفندت الأدلة التي استندوا إليها، وفكرتهم ولا ريب خاطئة.

وهناك أصابع اتهام تشير إلى أن رجال الأمن في مصر في وقت من الأوقات، تبنوا هذه الجماعة، وعمدوا إلى نموها وإبرازها بصفة مرحلية،

لاستخدامها في ضرب الجماعات الإسلامية الأخرى، ومن مصر انتقل هذا التيار إلى أقطار إسلامية شتى، فموقع مصر أنها الرائدة، تصدر الخير تصدر الشر.

فصيل العنف:

وهناك فصيل «العنف»، الذي يرى استخدام القوة والسلاح في مقاومة ما يعتقد من باطل، وتغيير ما يراه من منكر، وإن لم يتبنَّ كل ما يقوله تيار التكفير، والأصل في العنف عند هذا الفصيل أنه موجه إلى «الحكام» الذين لا يحكمون بما أنزل الله، والذين عطلوا أحكام الشريعة الإسلامية، وأحلوا محلها القوانين الوضعية، وهم بهذا جعلوا ولاءهم لغير الله ورسوله؛ بل أصبح ولاؤهم لأعداء الإسلام {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مَتَّكُمُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} [المائدة: 51].

ومعتمد هؤلاء في اتخاذ العنف أمران:

الأول: فرضية الجهاد لكل من امتنع عن أداء فريضة ظاهرة متواترة من فرائض الإسلام، كما هي فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية، التي اعتمد عليها كتاب «الفريضة الغائبة» التي تعتبر الأساس النظري لجماعة الجهاد في مصر.

والثاني: وجوب تغيير المنكر بالقوة، أو باليد لمن قدر عليه، كما دل على ذلك الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فمن لم يستطيع فبلسانه، فمن لم يستطيع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

ويلاحظ على فقه هذا الفصيل أنه خلط بين أشياء كان يجب التمييز بينها، ولم يراع شروطاً الواجب مراعاتها: فالجهاد الذي أوجبه ابن تيمية لمقاتلة

الممتنعين عن فرائض الإسلام وشرائعه الظاهرة المتواترة، إنما هو شأن الحكومة المسلمة، وولي الأمر الشرعي، فلا يجوز له أن يتهاون في شعائر الإسلام وشرائعه وقواطع أحكامه، ويسمح بتعطيلها أو إهدارها⁽²⁾، كما فعل سيدنا أبو بكر حين حارب المرتدين ومانعي الزكاة، وقال قولته الشهيرة: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه.

أما الأفراد فعليهم أن يأمرُوا بالمعروف وينهوا عن المنكر، وينصحوا في الدين، أو يعملوا على تغيير السلطة الحاكمة - إن استطاعوا - بالوسائل المشروعة حتى تقوم بالجهاد المطلوب.

وكذلك «تغيير المنكر باليد» أو بالقوة ليس كلاً مباحاً لمن شاء، فالأصل: أنه لكل ذي سلطان في سلطانه، كالأب مع أولاده الصغار، وصاحب الشركة في شركته، ورب الولاية في ولايته، وما شابه ذلك.

وإذا كان المنكر واقعاً من السلطة نفسها أو من بعض رجالها، فلا بد من وقفة متأنية، ونظر شديد، فقد اشترط العلماء لتغيير المنكر بالقوة: ألا يترتب عليه منكر أكبر منه، واستشهدوا لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية، لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم».

وقد حكى الإمام ابن القيم عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه مر هو وجماعة من أصحابه على قوم من جنود التتار يشربون الخمر، فأنكر بعض أصحابه عليهم ذلك، وقال لهم ما قال، فما كان من ابن تيمية إلا أن قال له:

(2) انظر: فتوى ابن تيمية في قتال التتار في «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (501/28-508).

دعهم في سكرهم وما هم فيه، فإنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء تصدهم الخمر عن سفك الدماء ونهب الأموال. ومعنى كلام ابن تيمية: أننا نقر هؤلاء على المنكر - وهو شرب الخمر أم الخبائث - تفادياً لمنكر أكبر منه وهو القتل والنهب.

وهذا الشرط قد فرط فيه كثيراً دعاة الجهاد أو دعاة العنف، فلم يبالي كثير منهم بقتل الأبرياء من المدنيين ومن النساء والأطفال والشيوخ الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، مع أن الإسلام شديد في مسائل الدماء أعظم التشديد، حتى في الحرب الشرعية المعلنة العامة، نهى عن قتل النساء والولدان والشيوخ والرهبان والزراع، وقطع الأشجار وهدم المباني، والاقتصار على ما تقتضيه ضرورة الحرب.

ولكي ننصف هؤلاء يجب أن نذكر، أن مجتمعاتنا الإسلامية، تعاني من انتشار الفساد، واستعلاء المنكر، وظهور الباطل، واستعلاء الكفر، وتطرف العلمانيين واللاذنيين، وغربة الإسلام في ديار الإسلام، حتى غدا المعروف منكراً، والمنكر معروفاً؛ بل وجد من يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف، ومثل هذا جدير أن يفجر عوامل السخط والثورة، فإن الضغط إذا اشتد حدث الانفجار.

هناك بلاد عربية وإسلامية يعلن دستورها: أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين، ولكنها لا تطبق ذلك، فتقر من القوانين ما يحل ما حرم الله، وما يحرم ما أحل الله، وما يسقط ما فرض الله، وما يهون ما عظم الله، فتبيح الربا والخمر والزنى، وتعطل الحدود، وتشيع الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وتتيح الفرص للأقوياء ليلتهموا الضعفاء، وللأغنياء أن يمنعوا حقوق الفقراء، ومنها الزكاة التي هي

الركن الثالث من الأركان العملية في الإسلام.

وهناك بلاد أسوأ منها، وأكثر اجتراراً على حرمان الإسلام ومقدساته وشعائره وشرائعه، فهي تتبنى النهج العلماني اللاديني المعادي للإسلام، جهرة بلا إسرار، فهي تبيح الزنى، وتحرم تعدد الزوجات، وتعاقب عليه، وهي تبيح التبرج وتشجعه، وتعتبر «الحجاب» أي لبس الخمار، جريمة تعاقب من تلبسه بالحرمان من دخول المدارس والجامعات، ومن الوظائف في دوائر الحكومة، ومن دخول المستشفى للعلاج، ما لم تخلع حجابها، حتى الحوامل لا يدخلن مستشفى الولادة إلا إذا ألقين الحجاب؛ بل منع سائقو «التاكسي» أن يحملوا امرأة محجبة.

وصلاة الشباب عند هؤلاء جريمة ولا سيما في المساجد وبالأخص صلاة الفجر، حتى اضطر الشباب الملتزم أن يصلي في بيته، فكانوا يراقبون البيوت التي تضاء عند الفجر، لتعرف وتوضع في القائمة السوداء؛ وقد صدر قرار بإزالة المساجد التي في الوزارات والمدارس والجامعات والدوائر الرسمية تشجيعاً على ترك الصلاة، ومحاربة لنزعة التدين البغيض!!

وأكثر من ذلك العمل الجاد الدؤوب بسياسة «تجفيف الينابيع»، في التربية والتعليم والثقافة والإعلام، بحذف كل ما يساعد على تكوين العقلية المسلمة، والنفسية المسلمة، والشخصية المسلمة، والمعزة بدينها، والمؤمنة بسموه وكمالها، والغيورة على حرمانه، المجاهدة في سبيله، وتبني «الفلسفة المادية» التي تعادي الإيمان الديني، ولا تجعل لله ولا لرسله، ولا للدار الآخرة مكاناً في النفس ولا في الحياة، وتغرس في العقول والنفوس «نسبية الحقائق»، فما نراه نحن حقاً قد يكون عند غيرنا باطلاً، وما نراه كفراً قد يكون عند غيرنا إيماناً، وإذا كنا نؤمن بالتوحيد فغيرنا يؤمن بالتعدد؛ هكذا كتب المسئول

الإعلامي لسفارة بلد في شمال إفريقيا بصحيفة «الأهرام» بالقاهرة، بصراحة يحسد عليها، وهو يعيب بذلك على السلطات المصرية، لاعتمادها الأسلوب الأمني وحده، في معالجة الظاهرة الإسلامية.

هناك إسلام واحد يقبله هؤلاء الحكام؛ بل يرحبون به ويروجون بضاعته، ويضفون هالات على حملته، ويبرزونهم في وسائل الإعلام المختلفة: إنه الإسلام الخرافي، الذي ليس له صلة بالإسلام الحقيقي الذي نزل به القرآن، ودعا إليه محمد عليه الصلاة والسلام، وعرفه الصحابة الكرام، والسلف الأعلام.

إنه الإسلام الزائف الذي يقوم على الشراكيات في العقيدة، والبدعيات في العبادة والسلبيات في السلوك، الإسلام الذي يعطل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتجاهل ما أوجبه الله تعالى من التواصي بالحق والتواصي بالصبر، وما حث عليه رسوله من النصيحة في الدين، والأخذ على يد الظالم، وتغيير المنكر بما استطاع الإنسان، من يد أو لسان، وإلا فبقلمه، وذلك أضعف الإيمان.

إنه إسلام الأضرحة والموالد، والولائم والموائد، والقصص المزورة عن الأنبياء، والحكايات المصنوعة عن خوارق الأولياء، وكل هم أحدهم من الدين مسبحة طويلة في يده، أو ثوب مرقع على جسده، أو عمامة خضراء أو سوداء فوق رأسه! أو ورد من كلمات مسجوعة يرددتها بلسانه، دون أن يعيها عقله، أو يهتز بها قلبه.

الإسلام الذي يربي المسلم على الخنوع للباطل، والاستسلام للطاغوت، وإحراق البخور للظلمة والمفسدين، ويشيع بين أتباعه هذه المقولات: دع الخلق للخالق، واترك الملك للمالك! أقام العباد فيما أراد!

الإسلام الذي يدعو إلى احتقار الدنيا، وإهمال تطويرها وترقيتها وتحسين المعيشة فيها، وإغفال السنن والأسباب التي أقام الله عليها نظام هذا العالم. إنه إسلام المظهر لا الجوهر، والمبنى لا المعنى، والشكل لا المضمون، والضعف لا القوة، والجمود لا الحركة، والتماوت لا الحياة، العزلة لا المشاركة، الانسحاب لا المقاومة، والمسايرة لا المواجهة، والرضا بالدون، لا الطموح إلى العلا، والاستسلام للأوغاد، لا الجهاد والإعداد.

هذا الإسلام المزور، هو الذي تسمح به تلك الأنظمة المشبوهة التي قدر لها - في غفلة من الزمن - أن تحكم بعض ديار الإسلام، وتتسلط على رقاب المسلمين؛ بل على عقولهم وضمائرهم أيضاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

وجهل هؤلاء - من فلاسفة تجفيف المنابع - أو تجاهلوا أن حذف «الإسلام الحي»، الذي يسمونه «الإسلام الأصولي» أو «الإسلام السياسي» من التعليم والإعلام والثقافة، سيضر بالمجتمع ضرراً بليغاً، وسيصيبه في أسسه ومقوماته المعنوية التي يرتكز عليها، ويغدو حينذاك مجتمعاً بلا أساس ولا حماية، قابلاً للاختراق من أعدائه بسهولة، وبلا مقاومة تذكر، وقابلاً للانهياب عند أول صدمة، وقابلاً لكل البدع والمضلات التي تجر أبناءه وبناته إلى الهاوية، لقد فقد «المناعة» الدينية والأخلاقية، التي كان يقاوم بها الميكروبات والفيروسات التي كانت تهاجمه، وأمسى عرضة لأن يفتك به أي مرض أو ميكروب مهما صغر شأنه، وأشبه ما يكون بمرض «الإيدز».

وقد رأينا مصداق ذلك في مظاهر شتى: في استسلام الشباب لشبكات ترويج المخدرات والسموم البيضاء، وترويج الإباحية الجنسية، والعري الفاضح، وترويج السرقات المنظمة للبيوت والسيارات وغيرها.

ولعل آخرها ما ضبط في مصر من جماعة «عبدة الشيطان» وجلهم من

الشباب من الذكور والإناث، الذين وقعوا في شباك المفسدين في الأرض، فاستباحوا كل الحرمات، وعاثوا في الأرض فسادًا، واقترفوا من الفضائح ما يندى له الجبين، وينفطر له الفؤاد، والبقية تأتي.

إن هذه التوجهات التي فرضت على شعوبنا بالحديد والنار، لتغيير أفكارها ومفاهيمها وقيمها وتقاليدها، هي التي تستفز الشباب المتحمس وتدعوه إلى الثورة عليها وجد سبيلًا، وإلا عاش في قلق وصراع حتى يجد الفرصة.

تفاصيل التشدد والجمود:

وهناك فصيل آخر من الأصوليين عرف بالجمود في الفكر، والحرفية في الفقه، والتعسير في الفتوى، والتنفير في الدعوة، والخشونة في التعامل.

فهم ينكرون التجديد في الدين، والاجتهاد في الفقه، والتيسير في الفتوى، والتبشير في الدعوة، ولا يوازنون بين النصوص الجزئية والمقاصد الكلية للشريعة، فيقعون في التشديد على الخلق، والتضييق على المكلفين، وأقرب كلمة إلى ألسنتهم كلمة حرام أو بدعة؛ مع تشديد القرآن والسنة وسلف الأمة في القول بالتحريم.

وهؤلاء هم الذين سميتهم في بعض ما كتبت «الظاهرية الجدد»، وقد أخذوا من الظاهرية جمودهم، وإن لم يكن لهم سعة علمهم.

هذا، مع أن الرسول الكريم شرع لنا التجديد في حديثه المعروف: «إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها» رواه أبو داود وغيره.

وشرع لنا الاجتهاد بقوله وفعله وتقريره، وجعل للمجتهد أجرين إن أصاب، وأجرًا إن أخطأ؛ × ولا يوجد تحريض على الاجتهاد أكثر من هذا.

إن أهم ما يشغل هذا الفصيل من القضايا، ليس القضايا المصيرية، التي تتعلق بوجود الأمة وبقائها مسلمة، إنما يشغله أبداً الشكل عن الجوهر، والصورة عن الحقيقة، والهامش عن الصلب، والجزئيات عن الكليات، والظنيات عن القطعيات، والمختلف فيه عن المتفق عليه.

فهو يقيم معارك ساخنة من أجل ترجيح النقاب على الخمار «الحجاب» ومن أجل إعفاء اللحية وعدم أخذ شيء منها، وقد أخبرني بعضهم أنه: ألقى تسع محاضرات في هذه المسألة! ومن أجل وضع اليدين عند القيام من الصلاة، أين تكونان؟ ومن أجل النزول بعد الركوع: أياكون باليدين أم بالركبتين، وقد وضع بعضهم كتاباً أو كتيباً، سماه فيما أذكر: «توجيه الصحبة في النزول على الركبة»، وألف آخر رسالة سماها «الواحة في جلسة الاستراحة» يعني: الاستراحة بعد السجود.

وهم يتبنون أشد الآراء تعسيراً على المسلمين، فهم يحرمون الإقامة في ديار الغرب، رغم شدة الحاجة إلى ذلك في عصرنا لأسباب شتى، وكذلك أخذ الجنسية من البلاد الأجنبية، لأنها تعتبر ولاء لهم، والله يقول: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ} [المائدة: 51].

ويحرمون على المرأة العمل؛ لأنه سبيل إلى الفتنة، ويحرمون عليها التصويت في الانتخابات، دع عنك ترشيح نفسها لمجلس الشعب أو الشورى. بل هناك من حرم على المسلمين أنفسهم الترشيح لهذه المجالس في البلاد العلمانية، وألف بعضهم كتاباً في ذلك مساه «القول السديد في أن دخول المجلس ينافي التوحيد»!

ويحرمون على المسلم أن يجامل جاره أو زميله أو مشرفه المسيحي فيهنئه بعيد من أعياده، وإن كان هو يهنئ المسلم بأعياده الإسلامية، مع أن الله

تعالى يقول: {وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا} [النساء: 86].

ومنذ نحو عشرين عامًا، قرب نهاية القرن الرابع عشر الهجري، وحلول القرن الخامس عشر عيّنت منظمة المؤتمر الإسلامي بإصدار إعلان أو وثيقة عن حقوق الإنسان في الإسلام، وكلفتني اللجنة الثقافية بصياغة مشروع لذلك، وأعددت المشروع وأرسلته إليهم في جدة، ودعي عدد من الخبراء لمناقشة المشروع، كان منهم بعض هؤلاء الذين لا أتهمهم في دينهم ولا إخلاصهم، ولكنني أنكر عليهم فهمهم وجمودهم، وتعسيرهم لما يسر الله.

كانت في هذا المشروع مادة تقول: إن البشرية أسرة واحدة، جمعهم العبودية لله تعالى، والبنوة لأدم، وهم سواء في الكرامة وفي أصل التكليف والمسؤولية ... إلخ.

فوقف من يقول: كيف تسوي بين المؤمن والكافر؟ مع أي سويت بين الجميع في الكرامة البشرية، التي جعلها الله للجميع: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} [الإسراء: 70]، وفي أصل التكليف حيث يتوجه الخطاب الإلهي إلى الجميع: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ}.

وكانت في المشروع مادة تقول: إن المرأة شقيقة الرجل، وهي مساوية له في جملة التكليف والجزاء، وهي مسئولة مع الرجل عن الأسرة والمجتمع ... إلخ.

فوقف من يقول: كيف تسوي بين الرجل والمرأة، والله تعالى خالف بينهما في الميراث الشهادة والقوامية على الأسرة؟ وأنا لم أسو بينهما في كل شيء؛ بل في جملة التكليف والجزاء والمسؤولية، وقد قال الله تعالى: {فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ} [آل عمران: 195]، وقال: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَيَهْوُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ { [التوبة: 71]، وقال صلى الله عليه وسلم: «إنما النساء شقائق الرجال».

وكان في المشروع مادة تقول: الإنسان حر في اختيار دينه، لا يجبره أحد على تغيير دينه، أو الدخول في دين بغير إرادته واقتناعه ... إلخ.

فوقف من يقول: ما الدليل على ذلك؟ قلت: قوله الله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} [البقرة: 256]، قال: هذه آية منسوخة! مع أنها معللة بعلّة لا تقبل النسخ، وهي قوله: {قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}، وهي مؤكدة لما جاء في القرآن المكي خطاباً للنبي: {أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ} [يونس: 99]، وقوله على لسان نوح: {أَنْزَلْنَاهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرَاهُونَ} [هود: 28].

ومع هذا الجمود والتشدد لدى هذا الفصيل، فهو بعيد عن العنف الدموي، إنما عنفه في لسانه لا في يده.

وقد بين المستشار طارق البشري بحق أنه لا تلازم، بين التطرف أو التشدد وبين العنف، لأن التطرف يتعلق بالأهداف والعنف يتعلق بالوسائل، وضرب مثلاً ببعض الأحزاب الوطنية المعروفة بالاعتدال مثل حزب الوفد المصري، ومعنى هذا أن المعتدل قد يجر جرّاً، أو يدفع دفعاً إلى العنف من حيث لا يريد.

وأود أن أقول هنا كلمة: إن كثيراً من القوى المعادية لحركة الإسلام وصحوته، باتت تخشى من التيار الإسلامي المعتدل، فهو أشد خطراً وأبعد أثراً وأطول عمراً، من التيار الآخر، الذي لا يستمر في العادة طويلاً، ولا يلبث أن تنطفئ جنوته.

فصيل الوسطية القائم على التيسير والتجديد:

وهناك فصيل آخر غير هذه الفصائل، وهو أوسعها قاعدة، وأكثرها أتباعاً، وأرسخها قدمًا، وأطولها عمرًا، وهو فصيل «الوسطية الإسلامية»، وهو يمثل الجمهور الأعظم ممن يمكن تسميتهم «الأصوليين»، أو جمهور الصحة الإسلامية، وهذا الفصيل أو التيار هو الذي أتبناه، وأعتقد أنه يمثل الإسلام الحق علمًا وعملاً، وهو يقوم على عناصر أساسية ثلاثة: التيسير والتجديد والوسطية.

منهج التيسير والتبشير:

إن الأصولية التي يتبناها هذا الفصيل، ويؤمن بها هي: التي تتبنى منهج التيسير والتبشير، والتيسير في الفتوى، والتبشير في الدعوة. وهذا ليس منهجًا ابتكرته من عند نفسها؛ بل هو المنهج النبوي الذي وجهنا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أنس حيث قال: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا» متفق عليه.

وهو الذي أوصى به أبا موسى الأشعري ومعاذ بن جبل الأنصاري، حيث بعثهما إلى اليمن، وقال لهما: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا» متفق عليه. وقد تحدثت عن التيسير في الفتوى ومقتضياته في بحثي «نحو فقه معاصر»، ويشمل: التضييق في التحريم والإيجاب، وإفتاء الناس بالرخص، ورعاية الضرورات والظروف المخففة، واختيار الأيسر – لا الأحوط – لعموم الناس، اقتداء بالرسول الكريم الذي ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً.

ومما ينبغي إشاعته هنا قول الإمام سفيان الثوري: إنما الفقه الرخصة من

ثقة، أما التشديد فيحسنة كل أحد!

ويلزم من هذا: التحرر من العصبية المذهبية، والعمد بقاعدة: تغيير الفتوى بتغير الزمان والمكان والعرف والحال، فيجتهد علماء كل عصر لزمانهم وبيئاتهم، كما اجتهد الأئمة السابقون لعصورهم وبيئاتهم، بل هم غيروا من اجتهادهم في حياتهم، كما فعل الإمام الشافعي الذي كان له - في مدة وجيزة - مذهبان: قديم قبل أن يستقر في مصر، وجديد بعد أن استقر فيها، وكثيراً ما ترى للإمام الواحد - مثل أحمد بن حنبل - في المسألة الواحدة جملة روايات مختلفة، وغالباً ما يكون ذلك رعاية للظروف والأحوال المتغيرة، وكثيراً ما يخالف إمام المذهب أصحابه الذين عاشوا من بعده، فرأوا ما لم يرو، وسمعوا ما لم يسمع، كما في مذهب أبي حنيفة.

أما التبشير في الدعوة فأعني به: أن نحسب الله إلى خلقه، أي نقودهم إليه بزمام الحب لا بسوط الخوف وحده، وأن نزرع في قلوب الناس الأمل لا القنوط، وأن نشيع الرجاء في صلاح الحال لا المثبطات عن العمل، ونغلب المبشرات بالنصر على الموحيات بالهزيمة.

وإنما يقوم بذلك الدعاة الأصلاء، الذين يقدمون للناس دين الله صافياً غير مشوب، كاملاً غير مجزأ، متوازناً غير مائل إلى غلو ولا تفريط، ينفون عنه تحريف المغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

التجديد والاجتهاد:

ومن معالم الفكر الذي ينشده هذا الفصيل الأصولي: الدعوة إلى التجديد للدين، وإذا تجدد الدين، تجددت العقول بالمعرفة، والقلوب بالإيمان، والحياة كلها بالحركة والتقدم إلى الأمام.

ومن أبرز مظاهر التجديد للدين: الاجتهاد فيه، وهو باب مفتوح إلى يوم القيامة، لا يملك أحداً أن يغلقه، ومن يغلق باباً فتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

ومن نظر في تراثنا الفقهي وجد هذا الاجتهاد موجوداً في كل عصر، مع اختلاف المستويات، حتى في عصور انحطاط المسلمين، فنجد في القرن السابع الهجري: ابن عبد السلام وابن دقيق العيد، وفي القرن الثامن: ابن تيمية ومدرسته التجديدية في المشرق، والشاطبي في المغرب، وكذلك ابن خلدون، وفي القرن التاسع: ابن الوزير في اليمن، وفي القرن الثاني عشر: الدهلوي في الهند، وفي القرن الثالث عشر: الصنعاني والشوكاني في اليمن، وغيرهم من العلماء والأعلام، وقد قال علماء الحنابلة: لا يجوز أن يخلو العصر من مجتهد، وهو موافق للقول المأثور: لا تخلو الأرض من قائم لله بالحجة.

وقد جدت في عصرنا قضايا هائلة، لم تخطر ببال أئمتنا السابقين، ولا بد أن نواجهها باجتهاد جديد، يجمع بين محكمات الشرع ومقتضيات العصر، ويوازن بين جزئيات النصوص وكليات المقاصد، يقوم به علماء تحرروا من عقدة التقليد، واتسموا بروح التجديد، لا يتبعون هوى السلاطين، فيحللون لهم الحرام، ويسقطون عنهم الفرائض، ولا يدخلون سوق المزايدة لاسترضاء العوام، بالتعسير فيما يتطلب التيسير، والتشديد فيما يجب فيه التخفيف.

ولقد تحدثت عن «الاجتهاد في الشريعة الإسلامية» وحكمه وشروطه ومجاله ومراتبه في كتاب لي، وأفردت «الاجتهاد المعاصر» منه في كتاب مستقل، بينت فيه صور الاجتهاد المطلوبة في عصرنا، وأنواع الاجتهاد: الترجيحي الانتقائي، والإبداعي الإنشائي، وكذلك الفردي والجماعي،

ومزلق الاجتهاد المعاصر وأسبابها ومظاهرها، كما أقيمت الضوء على المعالم والضوابط اللازمة لاجتهاد معاصر قويم.

وفي ضوء هذا التوجه، وضحنا موقفنا من قضايا كثيرة تعد غاية في الأهمية في بيان موقف الإسلام من حياتنا، وذلك مثل موقف الإسلام من الديمقراطية، واقتراب جوهر الديمقراطية في المجتمع المسلم من جوهر الشورى الإسلامية، وما يتممها ويلحق بها من القيم السياسية، من وجوب النصيحة في الدين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمر باتباع السواد الأعظم، وترجيح رأي الجمهور، إذا لم يوجد مرجح آخر، ودم الملك العضوض، وملك الجبرية أي التجبر والطغيان، وشن الحملة على الطغاة المتألهين في الأرض، ودم الشعوب التي تتبع أمر كل جبار عنيد.

وموقف الإسلام من التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية، وقد أقر علي رضي الله عنه بوجود الخوارج ومشاركتهم سائر المسلمين في المساجد والجهاد وسائر الحقوق، إذا لم يبدؤوا المسلمين بقتال.

ومما قلته: إن الأحزاب السياسية في السياسة أشبه ما تكون بالمذاهب في الفقه، لكل مذهب إمام، له أصول واجتهادات تميزه عن غيره، وأتباع يرتضون أصوله، وكذلك الأحزاب، فالأحزاب مذاهب في السياسة، والمذاهب أحزاب في الفقه.

ومن ذلك: مشروعية ترشيح المرأة للمجالس النيابية، فهي نصف المجتمع، وهي شقيقة الرجل، وهي مكلفة مثله بالواجبات الاجتماعية، كما قال تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [التوبة: 71]، وقد قادت أم المؤمنين عائشة المعارضة ضد علي رضي الله عنهما.

ولو جاز إهمال دور المرأة في بعض الأزمنة، لم يجز إهمالها في زمننا هذا، وقد تعلمت وعملت، وظهر من النساء نوابغ في كل علم، وفي كل مجال.

وهذا كله في حدود الضوابط الشرعية التي لا يجوز التفريط فيها، وفي حدود الحاجات والظروف الواقعية، فلا بد من مراعاة ظروف كل مجتمع، ودرجة تطوره الاجتماعي، والثقافي، ووضع المرأة فيه، حتى لا نقفز على الواقع، وندخل في الأمر قبل أوانه، لمجرد التقليد الأعمى، فالعجلة من الشيطان، والأناة من الرحمن.

ومن ذلك: وضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، وما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، وضمانات هذه الحقوق، وقد صنفت في ذلك كتابًا مختصرًا، بينت فيه الأصل الإسلامي: أن لهم - في الجملة - ما لنا، وعليهم ما علينا، إلا ما اقتضاه التميز الديني الذي احترمه الإسلام، فلا يجوز - بدعوى المساواة - أن نلغي الخصوصية الدينية لأي جماعة.

وقد ذكرت أن كلمة «أهل الزمة» إذا كانت تؤذي المواطنين من غير المسلمين فلا حرج من حذفها، ولا مانع من أن نستبدل بها كلمة «مواطنين»، فقد ذكر الفقهاء أن أهل الزمة من «أهل دار الإسلام»، ومعنى أهلية الدار هو «المواطنة» بالتعبير الحديث.

وقد حذف عمر رضي الله عنه ما هو أهم من كلمة «الزمة»، وهو كلمة «الجزية» - المذكورة في القرآن - حين شكوا إليه بنو تغلب، وكانوا نصارى، قالوا له: يا أمر المؤمنين، نحن قوم عرب، ونأنف من أن كلمة «جزية»، فخذ منا ما شئت باسم الصدقة، فاستجاب لهم عمر وقال لأصحابه: هؤلاء القوم حمقى، رضوا المعنى، وأبوا الاسم!

وغير ذلك من الاجتهادات في المجال السياسي.

وهناك اجتهادات أخرى في المجال الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي، وفي المجال الطبي، وفي مجال الفنون، وفي غيرها من المجالات، والشريعة لا تضيق بأي واقعة كبرت أم صغرت فلها مع كل حادث حديث، ومع كل مشكلة حل، وقد دخلت بلاد الحضارات في عصر الصحابة وتابعيهم، فوجدوا في أصولها ومصادر دواء لكل داء.

المهم هنا: ألا نجمد وننغلق، فنجمد الحياة معنا، ونظلم ديننا وأنفسنا، وألا نفرط ونتسبب، فنضيع هويتنا وخصائصنا، ونذوب في غيرنا، فالاجتهاد اليوم فريضة وضرورة: فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع، على أن من اللازم: أن يكون الاجتهاد من أهله في محله، لا أن يفتح بابه لكل دعي يقول على الله ما لا يعلم، ولا أن يدعي الاجتهاد في «المنطقة المغلقة» منطقة «الثوابت» التي لا تقبل الاجتهاد، والتي تحفظ الأمة من الذوبان.

نحو فقه جديد:

ومن أهم عناصر التجديد لديننا وأمتنا، هو: ما دعوت إليه في كتبي⁽³⁾ ومحضراتي في شتى المحافل، فقد دعوت وألححت في الدعوة إلى «فقه جديد» تتبناه الحركة الإسلامية العالمية، المعبرة عن آمال الأمة الإسلامية، أو قل عن مطامح الأصولية الإسلامية، ما دمنا نتحدث هنا عنها.

ولم أقصد بكلمة «الفقه» المعنى الاصطلاحي المعروف عند المسلمين، والذي ألفت فيه الكتب، وتأسست عليه المذاهب، وأنشئت له كليات، وأقيمت

(3) وخصوصًا كتابي «أولويات الحركة الإسلامية».

له مجامع، وهو: العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، فهذا الفقه موجود، وإن كان يحتاج إلى تجديد وإحياء وتطوير، حتى يكون «فقهاً ميسراً معاصراً» يفي بحاجات الأمة، ومطالب حياتها المتجددة.

ولكن الفقه الذي عنيته، هو: الفقه بالمفهوم القرآني، الذي نفاه القرآن عن المشركين وعن المنافقين، فوصفهم بأنهم قوم «لا يفقهون»، وجاء ذلك في القرآن المكي قبل أن تشرع الأحكام العملية.

ويشمل هذا الفقه فيما يشمل: فقه السنن، أعني قوانين الله في الكون والمجتمع، وهي قوانين ثابتة، لا تجامل أحداً، ولا تلين لأحد، {فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا}، {وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا} [فاطر: 43].

وكذلك «فقه الموازنات» بين المصالح بعضها وبعض، وبين المضار والمفاسد بعضها وبعض، وبين المصالح والمفاسد إذا تعارضتا، وما هي الموازين التي يجب الرجوع إليها في التقدير.

وكذلك «فقه الأولويات» وأعني به: وضع كل عمل في مرتبته، فلا نقدم ما حقه التأخير، ولا نؤخر ما حقه التقديم، وقد وقع المسلمون في خلل خطير إزاء هذا الفقه، ترتب عليه مفسد كثيرة، وضاعت من أجل ذلك مصالح كبيرة، وقد نشرت في هذا كتاباً بهذا العنوان «في فقه الأولويات».

ومثل ذلك: «فقه المقاصد»، فلا ينبغي أن نتمسك بالظواهر، ونغفل المقاصد والأسرار التي يقصد إليها الشرع من وراء هذه النصوص والأحكام، وهذا هو ما جاء فيه الحديث الصحيح: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» متفق عليه.

ومن ذلك: «فقه الاختلاف» فقد خلق الله الناس مختلفين، حين منحهم العقل

والإرادة، وابتلاهم بالتكليف: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ 118 إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ} [هو: 118، 119]، قال المفسرون: أي وللاختلاف خلقهم، فلا بد أن نتعلم كيف تختلف آراؤنا، ولا تختلف قلوبنا، وقد تحدثت عن هذا الموضوع في كتابي «الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم».

ومن أجل هذا يؤمن هذا التيار بالحوار مع الآخر، ممن يخالفه في الدين، أو في الفكر أو في السياسة، ولهذا دعونا إلى الحوار مع العلمانيين، ومع القوميين، ومع العقلاء من الأحكام، ومع الغربيين، على المستوى الديني والفكري والسياسي.

وهو ما أمر به القرآن حين قال: {وَجِدْ لَهُمْ بِأَتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل: 125].

الوسطية المتوازنة:

ومن معالم الفكر الذي ينشده هذا الفصيل: أنه فكر وسطي الوجه والنزعة، فهو فكر تتجلى فيه النظرة الوسطية المعتدلة المتكاملة للناس والحياة، النظرة التي تمثل المنهج الوسط للأمة الوسط، بعيداً عن الغلو والتقصير، وقد وضحت هذه الفكرة في عدة كتب لي، ولا سيما «الصحة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي»، و«أولويات الحركة الإسلامية».

موقف الفكر الوسطي من قضايا كبيرة:

تتميز وسطية هذا الفكر في موقفه المعتدل المتوازن من قضايا كبيرة

مهمة:

فهو وسط بين دعاة المذهبية الضيقة ... ودعاة اللامذهبية المنفرطة.

وسط بين أتباع التصرف وإن انحرف وابتدع ... وأعداء التصوف، وإن

الترزم واتبع.

وسط بين المحكمين للعقل وإن خالف النص القاطع ... والمغيبين للعقل
ولو في فهم النص.

وسط بين الذين ينكرون الإلهام مطلقاً، فلا يعترفون بوجوده ولا بأثره ...
والذين يبالغون في الاعتداء به، حتى جعلوه مصدرًا للأحكام الشرعية.

وسط بين دعاة التشدد ولو في الفروع والجزئيات ... ودعاة التساهل ولو
في الأصول والكليات.

وسط بين المقدسين للتراث وإن بدا في قصور البشر ... والملغين للتراث
وإن تجلت فيه روائع الهداية.

وسط بين فلسفة المثاليين الذين لا يكادون يهتمون بالواقع ... وفلسفة
الواقعيين الذين لا يؤمنون بالمثل العليا.

وسط بين دعاة الفلسفة «الليبرالية» التي تعطي الفرد وتضخمه على
حساب المجتمع ... ودعاة الفلسفة الجماعية «الماركسية» التي تعطي المجتمع
وتضخمه على حساب الفرد.

وسط بين دعاة الثبات ولو في الوسائل والآلات ... ودعاة التطور ولو في
المبادئ والغايات.

وسط بين دعاة التجديد والاجتهاد وإن كان في الدين وقطعياته ... ودعاة
التقليد وخصوم الاجتهاد وإن كان في قضايا العصر التي لم تخطر ببال
السابقين.

وسط بين الذين يهملون النصوص الثابتة بدعوى مراعاة مقاصد الشريعة
... والذين يغفلون المقاصد الكلية باسم مراعاة النصوص.

وسط بين دعاة الانفتاح على العالم بلا ضوابط ... ودعاة الانغلاق على النفس بلا مبرر.

وسط بين دعاة الغلو في التكفير حتى كفروا كافة المسلمين المتدينين ... والمتساهلين فيه ولو مع صرحاء المرتدين.

وسط بين المستعرقين في الحاضر غائبين عن المستقبل ... والمبالغين في التنبؤ بالمستقبل كأنه كتاب يقرؤونه.

وسط بين المقدسين للأشكال التنظيمية كأنها أوثان تعبد ... والمتحللين من أي عمل منظم كأنهم حبات عقد منفرد.

وسط بين الغلاة في طاعة الفرد للشيخ والقائد كأنه الميت بين يدي الغاسل ... والمسرفين في تحرره كأنه ليس عضواً في جماعة.

وسط بين الدعاة إلى العالمية دون رعاية للظروف والملابسات المحلية ... والدعاة إلى الإقليمية الضيقة دون أدنى ارتباط بالحركة العالمية.

وسط بين المسرفين في التفاؤل متجاهلين العوائق والمخاطر ... والمسرفين في التشاؤم فلا يرون إلا الظلام ولا يرقبون للظلام فجراً.

وسط بين المغالين في التحريم كأنه لا يوجد في الدنيا شيء حلال ... والمبالغين في التحليل كأنه لا يوجد في الدين شيء حرام.

هذه هي بعض معالم الوسطية التي يتبناها هذا الفصيل، وإن كان الغالب على مجتمعاتنا اليوم السقوط بين طرفي الإفراط والتفريط، إلا من رحم ربك، وقليل ما هم.

مصير الأصولية ومستقبلها

والآن نأتي إلى السؤال الأساسي في هذا البحث، وهو: ما مصير الأصولية ومستقبلها؟ ويمكن أن نغير الصيغة ونقول: ما مصير الصحوّة الإسلامية؟

ربما لو سئل هذا السؤال منذ سنوات – في الثمانينات – لكان الجواب مفعماً بالأمل، مبشراً بمستقبل زاهر، وغد مرجو، فقد كانت الصحوّة ملء الأسماع والأبصار، على كل الساحات الثقافية والتربوية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجهادية.

وقد لحق بركب الصحوّة كثيرون كانوا مناوئين لها من قبل، ممن كانوا في ركب اليسار الماركسي، أو اليمين الليبرالي.

أما اليوم فقد تغير الوضع إلى حد كبير، حتى قد يرى بعض المتشائمين أن المصير قاتم أو أسود! وأن المحرقة تعد لدعاة الإسلام في أكثر من بلد، وقد ظهرت بواكيرها، وأن أعداء الصحوّة – وإن شئنا قلنا: الأصولية – وقد استطاعوا أن يكيّدوا لها كيداً، وأن يوقعوا بينها وبين السلطات المحلية، فقام بين الطرفين صاع دام، ينتهي في الغالب بانتصار السلطة.

وقد استغل هؤلاء الخصوم الأذكياء الدارسون: الثغرات أو نقاط الضعف في ضعف الصحوّة، فدخلوا منها، ودفعوها إلى خوض معارك لا لزوم لها ولا فائدة منها، إلا إهدار الطاقات البشرية، والمادية، والمعنوية، للجماعة والأمة، والخاسر هنا هو الإسلام، والرابح المستفيد هم الأعداء.

وليس هذا من باب «التفسير التأمري» للأحداث، بل هو ما تنطلق به الوقائع والدلائل الكثيرة المتوافرة.

وهذا لا يعفي رجال الصحوة من المسؤولية، فمن ذا الذي لا يحمل رجال الفصائل الجهادية الأفغانية مسؤولية ما حدث ويحدث في أفغانستان منذ سنوات من تقتيل وتدمير وتشريد؟

وإن كنا لا نستطيع أن نقول مثل ذلك فيما يجري في الجزائر؛ لأن الإسلاميين هم المتعدى عليهم، وهم الذين حرموا من حقهم الذي أعطتهم إياه صناديق الاقتراع، فقطع الطريق عليهم بالقوة الباطشة، وأجلئوا إلقاء العنف دفاعاً عن حقهم، وقد استشرى العنف وتفاقم، حتى انتهى إلى مدى لم يعد مقبولاً بحال، لا شرعاً ولا وضعاً، وقد اختلط الحابل بالنابل، فلم يعرف بالضبط من المسئول عما يحدث من مجازر يقع ضحيتها العشرات والمئات من الأبرياء! ولا مخرج من هذا العنف الصراع الدموي، إلا بالعودة إلى جو الحرية والانفتاح، والحوار الإيجابي مع كل الفئات، وعلى رأسها جبهة الإنقاذ، وإلا بقي مسلسل الدماء مستمرًا.

وحتى الصحوة التي تحولت إلى دولة، كما في السودان وإيران، تبيت لها المكائد الجهنمية، التي غدت شبه معلنة، فالسودان يهيباً له تخطيط قد كشف القناع عن جزء منه، والبقية تأتي.

ومثل ذلك يقال عن إيران، فالوعيد موجه إلى كل منهما. والهدف المنشود، وربما الخطة الموضوعة، هي إشعال حرب دينية بين السنة والشيعة، ترمي القوى المتربصة لها بالوقود، حتى تأكل الأخضر واليابس، ولا يربح من ورائها إلا أعداء الأمة كلها.

وقد ضرب التيار الإسلامي في بعض الأقطار ضربات وحشية قصمت ظهره، وشتنت شمله، والعالم يتفرج على ما يجري وهو صامت أو شامت! وربما احتجت بعض هيئات حقوق الإنسان على بعض ما يجري في السجون

من تعذيب وتضييق، هذا مع أن البلد كله سجن كبير للإسلاميين، الذين ليس لهم حق العمل ولا الكلام، ولا مجرد الدفاع عن النفس في بيان أو خطبة أو مقال.

وإسرائيل تلعب دورًا خطيرًا في تأجيج المعركة ضد «الأصوليين الإسلاميين»، الذين لم يسمح لهم في أكثر من قطر بتكوين حزب رسمي، ينطق باسمهم، ويجمع الناس حول فكرتهم، بدعوى أنه لا يجوز إنشاء حزب على أساس ديني، في حين أجازوا إنشاء أحزاب على أسس لا دينية، فتأمل وتعجب! كيف يكون تدين الإنسان سببًا في حرمانه من حقوقه السياسية، في حين لا يحرم منه الملحد والمنحل.

ورغم هذه المحن المتتابة التي يمر بها التيار الإسلامي الأصولي – كما يسمى – فأنا لست متشائمًا، ولا يائسًا من المستقبل، وأرى أن هذا التيار هو القادر – وحده على تفجير طاقات الأمة، ودفعها إلى النهوض والارتقاء بقوة أكبر وأسرع من القوة العادية بأضعاف، وهو وحده الذي يحمل للأمة مشروعًا متميزًا، ورسالة حضارية خاصة بها، تستطيع أن تعمل وتبذل من أجلها، وتجاهد في سبيلها.

وفي دراسة لي عن «المبشرات بانتصار الإسلام» ذكرت مبشرات خمسة أساسية: من القرآن، ومن السنة، ومن التاريخ، ومن الواقع، ومن السنن الإلهية، وكلها تبشر بأن المستقبل لهذا الدين {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} [التوبة: 33].

وأذكر هنا أن القوى المعادية للصحة الإسلامية في الخارج، وعملاءها في الداخل، يمكن أن ينتصروا في المعركة الحالية بينهم وبين الصحة، ولكنه لن يكون نصرًا حاسمًا ولا نهائيًا؛ لأنه ضد طبائع الأشياء، وحقائق

التاريخ والواقع، إنه نصر مؤقت، سرعان ما يستعيد الإسلام قوته بعد حين قد لا يطول، وتجتمع الجماهير عليه، وتظهر صحوة أخرى من جديد.

وهذا ما جربناه، فقد ضربت حركة الإخوان المسلمين في مصر في عهد الملكية، وقتل مرشدها ومؤسسها بيد الحكومة، ثم عادت فانتعشت، وأمست أقوى مما كانت كمًّا وكيفًا وتأثيرًا في الحياة.

ثم ضربت في عهد الثورة جملة ضربات هائلة، قيل بعدها: «إن بساطها قد طوي، وإن جذوتها تحولت إلى رماد، ثم ما لث «جيل الثورة» أن أصبح بعد أمد قليل هو «جيل الصحوة».

المعادون للأصولية في الداخل:

هناك كثير من القوى الخارجية تعادي الأصولية الإسلامية، لدوافع خافية، جلها: الحقد والخوف والطمع! ولكني لا أركز إلا على القوى الداخلية.

هناك من المسلمين، أو ممن ينتسبون إلى الإسلام من يعارضون الأصولية بكل مدارسها وتوجهاتها، المتشددة والمعتدلة، بل يناصرونها العدا. هناك على المستوى السياسي - أنظمة حاكمة تعارض التيار الأصولي، بل تتخذة عدوًّا لها، وتحاربه بلا هوادة، بعضهم لأنه يخاف منه على سلطانه ودينه ومكاسبه، وبعضهم لأنه يجهل حقائق الإسلام، ومن جهل شيئاً عاداه، وبعضهم لأنه لا يحمل ولاء للإسلام، بل يوالي أعداءه، وهم يعادون هذا التيار، فهوتبع لهم.

وهناك - على المستوى الاجتماعي - فئات تتمتع باحتكارات وامتيازات تعتقد أن الإسلام لن يرضى عنها، وتخشى أن يجرمها منها، ومن هؤلاء مترفون غرقوا في المتع والشهوات، حرامًا كانت أم حلالًا، فهم يعادون

الإسلام لا اعتقادهم أنه لو انتصر لضيق عليهم فيما هم فيه.

وهناك - على المستوى الفكري - من يعادي الأصولية، لأنهم يحملون أفكارًا مناوئة للإسلام، في عقائده، وتصوراته، أو في شرائعه وأحكامه، أو في قيمه ومثله.

ومعظم هؤلاء من «المتغربين» الذين لم يعرفوا حقائق الإسلام، ولم يتصلوا بمنابع الثقافة الإسلامية الأصيلة، ولم يتواضعوا ليطلبوا، العلم من مصادره، ويسألوا أهل الذكر فيما لا يعلمون، وقد ساء ظنهم بأمم المسلمين، كما ساء ظنهم بحاضرهم، وساعدهم على ذلك: موقف الكثيرين ممن ينتسبون إلى الأصولية أو ينسبون إليها، من سوء تصور للإسلام، وسوء سلوك باسمه، ومن ساء تصوره وفهمه فهيهات أن يحسن سلوكه، وقد قال العرب: إنك لا تجني من الشوك العنب.

وكثير من هؤلاء مقلدون «لشيوخهم» في الغرب، بوعي أو بغير وعي، وشيوخهم هؤلاء يخوفون من الإسلام - وخصوصًا «الإسلام الأصولي» - ويعدون العدو البديل بعد سقوط الشيوعية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، ويسمونه «الخطر الأخضر» بعد زوال «الخطر الأحمر»، والتقارب مع «الخطر الأصفر» الخطر الصيني.

وأخطر هؤلاء: فئة من المتغربين المتعالمين والمتعالين لا تؤمن بقداصة لمصادر الإسلام، ولا بالهية القرآن، وأنه تنزيل من حكيم حميد، وإنما تؤمن بتاريخيته، وأنه تكون من الواقع، وتأثر بالواقع، وبتقافة الواقع الجاهلي، فالواقع فاعل مؤثر، والنص القرآني أو النبوي منفعل متأثر، وليس للقرآن - عند هؤلاء - وجود سابق مفارق، على خلاف ما نطق به القرآن: {إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ 77 فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ} [الواقعة: 77، 78]، {وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ

{حَكِيم} [الزخرف: 4].

ومن هؤلاء من يقول: إن هناك صورة تاريخية للإسلام: قرآنه وسنته وتراثه غير الصورة السائدة والمعروفة عند أمة الإسلام، طوال أربعة عشر قرناً، وغدت معلومة من الدين بالضرورة كما يقول العلماء: هذه الصورة المتوارثة صورة تجيلية أو أسطورية، صنعها الخيال أو الوهم أو التزديد، أما الصورة التاريخية – التي يعرفها هؤلاء العباقرة وحدهم! – فهي الصورة الحقيقية للإسلام وتراثه ورسالته، ولا يمكن التخلص من الصورة الزائفة وإحلال الصورة التاريخية والحقيقية محلها إلا بمواجهة صريحة مع أنفسنا ومع أعرق أعماقنا، وهذا ليس بالسهل، فقد يحتاج قرناً أو قرنين كما حدث في أوروبا مع الدين التقليدي هناك، هكذا قالوا:

هؤلاء كونوا لهم إسلامًا خاصًا بهم غير إسلام الأمة، إسلامًا كونوا صورته من خارج الثقافة الإسلامية، وحكموا على الأمة كلها خلال تاريخها الطويل – بما فيها من فقهاء ومتكلمين ومفسرين ومحدثين ومتصوفة وغيرهم بالجهل والضلال، فهم ضد الماضي، وضد الحاضر، وأولى بهم أن يتحلوا بالشجاعة، ويعلنوا انفصالهم عن الإسلام، لأنهم في حقيقة أمرهم لا يؤمنون به.

لو أنهم فرقوا في التراث بين الثابت والمتغير، والملزم وغير الملزم، والإلهي والبشري، لسلمنا لهم، وقلنا: إن عمل العقل البشري – أيًا كانت منزلته – قابل للنقد والتصحيح والتكميل، ولكنهم أدخلوا الوحي الإلهي حتى القرآن ذاته في جملة التراث، وأنا أقول لهؤلاء: إن القرآن فوق التراث، والإسلام ليس ماضيًا، إنه الماضي والحاضر والمستقبل، فهو رسالة الله العامة الخالدة الخاتمة.

مشكلة هؤلاء أنهم يطبقون على الإسلام في الشرق ما طبق على المسيحية في الغرب، مع أن الإسلام ليس هو المسيحية، وشخصية محمد صلى الله عليه وسلم عند المسلمين ليست كشخصية المسيح عند المسيحيين، وعلماء الإسلام ليسوا كرجال الكهنوت، والتاريخ الديني للمسلمين ليس كالتاريخ الكهنوتي للمسيحيين، ولكنهم – وهم الرجال المتعلمون جدًا المتفقون جدًا! – يتجاهلون ذلك كله، ويأبون إلا أن يقيسوا الشرق الإسلامي على الغرب المسيحي، وهو قياس مع الفارق، بل الفوارق بلا ريب.

عوامل أساسية للنجاح:

على أن مصير الأصولية الإسلامية ومستقبلها مرتبطان بجملتها أمور أساسية:

- 1- بمدى ارتباطها بأصول الإسلام فهمًا وإيمانًا وسلوكًا.
- 2- ثم بمدى قدرتها على الوفاء بحاجات مجتمعتها، ومطالب عصرها، وخصوصًا في حل القضايا الشائكة مثل: المرأة والأقليات والفنون والحريات والتعددية والديمقراطية ونحوها.
- 3- ثم بمدى تأثيرها في المسلمين نخبًا وجماهير، ومدى التفات المسلمين حولها، واقتناعهم بها: إخلاصًا وكفاية.
- 4- ثم بمدى تجاوبها مع الآخرين من حولها، وتجاوب الآخرين معها.

الارتباط بأصول الإسلام:

- 1- لا يتصور أن تنجح الأصولية أو الصحوه – وتنهض بالأمة إذا لم ترتبط بأصول الإسلام: فهمًا وإيمانًا وسلوكًا، ارتباطًا واضحًا، حتى تكتسب الشرعية، وتستحق تأييد الأمة.

ولا يتم لها ذلك إذا لم تستند إلى محكمات القرآن والسنة، وما علم من الدين

بالضرورة، وأجمعت عليه أجيال الأمة بيقين.

أما أن تدعي الأمة إسلام «محرّف» ينادي به زيد أو عمرو من الناس، من صنع عقله أو من صنع هواه، استقاه من غير مصادر الإسلام: من دين آخر، أو فلسفة أخرى، أو لأنه يوافق قول الخواجة الفلاني، أو يلائم «مودة» البيئة الفلانية، أو طابع العصر، أو اتجاهات النظام العالمي الجديد، أو نحو ذلك، فهذا ليس هو الإسلام الذي تعرفه الأمة.

لقد رأينا من ينادي بإسلام على مزاجه، يبقى من تعاليمه وأحكامه ما يروق له، أو يروق لمدرسته، ويحذف منه ما لا يروق ولا يعجب، فهو يريد عوائد بلا أحكام، وعبادات بلا معاملات، وسلامًا بلا جهاد، وزواجًا بلا طلاق، ودينًا بلا دولة، وأخلاقًا بلا نظام.

يريدونه دينًا لا سياسة فيه ولا اقتصاد ولا اجتماع ولا ثقافة ولا تشريع، فماذا بقي إذن من الإسلام؟ التعبّد في المسجد؟ حتى هذا تدخلوا فيه، فلم يعد المسجد حرًّا يؤدي رسالته في توعية الأمة وتلقيها في دين الله؛ بل يجب أن يكون المسجد خاضعًا للسلطة، يروج لسياستها، ولا يجرؤ على نصيحتها؛ لأن نصيحتها «دخول في السياسة» الملعونة، وتفنيق لما سموه «الإسلام السياسي».

إن الإسلام الذي يتلون بلون السلطة، يفقد تأثيره على الأمة، فإذا كانت اشتراكية غدا الإسلام اشتراكيًا، وإذا كانت السلطة رأسمالية، أصبح الإسلام رأسماليًا، وإذا آلت السلطة الروس، كان الإسلام روسيًا، وإذا دانت للأمريكان تحول الإسلام أمريكيًا!! هذا الإسلام لا تقتنع به الأمة، ولا تستجيب لدعائه.

القدرة على الوفاء بحاجات المجتمع:

2- وأمر آخر لا بدّ أن يتوافر في الأصولية – أو الصحوّة – المنشودة، وهو: قدرتها على الوفاء بحاجات المجتمع المعاصر ومطالبه المتعددة، المادية والأدبية، وقد تشابكت وتعقدت، ولا يقوم بها دراويش يمسون بالمسايح في أيديهم، ولا مهاوييس بصغار الأمور في غفلة من كبارها، ولا بأناس محبوسين في سجن الماضي، جاهلين بتطورات الحاضر، وتطلعات المستقبل، ولا بمن كل معرفتهم بالإسلام: ألفاظ يحفظونها، وأقوال يرددونها لعلماء كبار سابقين، ربما كانوا من علماء الأمة، لا يخرجون عنها، ولا يفقهون غيرها.

مثل هؤلاء يهبطون بالأصولية – أو بالصحوّة – إلى أسفل، ولا ترقى بهم إلى أعلى.

لا بدّ للتيار الأصولي – أو لتيار الصحوّة – إذا أراد أن يكون له دور ملموس في التغيير، أن يضع النقاط على الحروف، في قضايا معقدة وشائكة في حياة الناس، يسأل الناس عنها صباح مساء، ولا سيما من غير المسلمين، وغير الملتمزمين، من التيارات المختلفة، المتشككة والمشككة في قدرة الإسلام على حلها.

وذلك مثل ما أشرنا إليه من قضايا: المرأة في الأسرة والمجتمع، والأقليات الدينية وموقف الإسلام منها، وما حقوقها وما واجباتها؟ هل ستفرض عليهم الجزية؟ ويلزمون بثياب تميزهم عن المسلمين؟، كما تقول بعض الكتب الصفراء.

وما الموقف من الفنون التي أمسى لها دورها الخطير في المجتمع، مسموعة ومرئية وخصوصًا بعد أن تنوعت وتطورت، هل الموقف هو

التحريم والتضييق؟ أو المرونة والتوسيع؟

وما الموقف من الحرية والديمقراطية، هل صحيح أن الأصوليين إذا وصلوا إلى الحكم احتكروه لأنفسهم ومنعوا الآخرين منه، مع أنهم لم يصلوا إليه إلا من خلال الديمقراطية؟ هل الديمقراطية حلال لتصل بهم إلى كراسي الحكم، فإذا وصلوا أصبحت حراماً ومنكراً؟؟

إلى غير ذلك من القضايا التي تتطلب جواباً حاسماً يقوم على اجتهاد شرعي صحيح من علماء ثقات، قادرين على أن ينفذوا إلى جوهر الشرع ومقاصده، دون أن يغفلوا نصوصه.

إن الأصولية التي تعطل العقل باسم النص، لا يمكن أن يكون لها مكان في عصرنا، ولا يوجد في الإسلام - بحمد الله - تعارض بين صحيح المنقول، وصريح المعقول، ولا بين العلم والدين.

مدى تأثير الأصولية في المسلمين:

3- ولا يمكن أن تثبت الأصولية - أو الصحوة - وجودها، إذا لم تثبت تأثيرها في عقول الأمة ووجدانها، بحيث ترى الأمة أن خلاصها يكمن فيها، وأن أهدافها في التقدم والنمو لا تتحقق إلا في رحابها ومن خلالها.

ولا سيما بعد أن استعمرت الأمة ثقافياً، وغزيت فكرياً، عقوداً غير قليلة من الزمن، تركت آثارها في العقول والأنفس والضمائر، فتغيرت مفاهيمها، وتغشيت رؤيتها، وساءت أخلاقها، واضطربت أوضاعها، فلا بد أن تعمل الأصولية - أو الصحوة - عملها في تغيير ما بالأنفس حتى يغير الله ما بها، وفق سنته الثابتة {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ} [الرعد: 11].

ولا يكفي أن تؤثر الأصولية - أو الصحوة - في الجماهير وحدها وتدع

الصفوة أو النخبة للعلمانية والفلسفات الوضعية تأسر عقولهم، وتملك مشاعرهم، كما لا يكفي أن تؤثر في النخبة وتدع الجماعير للخرافيين وتجار المزايدة في الدين، يلعبون بعقولهم وعواطفهم.

ولا بد للجميع أن يقتنعوا بإخلاص هؤلاء الأصوليين وأمانتهم وطهارتهم من الناحية الأخلاقية، ثم بقدراتهم وكفايتهم من الناحية السياسية والاقتصادية والإدارية، كما قال الله تعالى: {إِنَّ خَيْرَ مَنْ آسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ} [القصص: 26]، و«القوة» تعني: الجانب الفني، من الكفاية والخبرة والقدرة على العمل، و«الأمانة» تعني: الجانب الأخلاقي من يقظة الضمير وخشية الله تعالى، ولا ترقى الحياة، ولا تنهض المجتمعات إلا بالعقول القوية، والضمانات الحية.

مدى التجاوب مع الآخرين وتجاوب الآخرين معها:

4- ويلزم التيار الأصولي – أو تيار الصحوة – أن يعلم أنه لا يعيش في جزيرة منعزلة؛ بل يعيش في عالم تقارب وتقارب حتى غدا وكأنه بلد واحد، وقد صوره بعض الأدباء بأنه «قرية كبرى».

وأنا أقول: إنه صار اليوم – نتيجة ثورة الاتصالات الهائلة – قرية صغرى، فالقرية الكبرى قد لا يعلم من في شرقها ما حدث في غربها إلا بعد ساعات، ونحن نعلم ما يحدث في أي بقعة من العالم بعد دقائق من وقوعه.

الانفتاح على العالم ضرورة لا نعرفها، والعالم فيه مسلمون وغير مسلمين، والمسلمون منهم موافقون، ومنهم مخالفون، والموافقون منهم الواثقون بالأصوليين أو ببعضهم على الأقل، ومنهم المتشككون في استطاعتهم القيام بالمهمة على الوجه المرضي.

وهذه الأمور كلها تقتضي من الأصوليين المعنيين: ألا يعزلوا أنفسهم عن

حولهم، وأن يوثقوا الصلة بالجميع، وأن يزيلوا شكوك المرتابين، ويردوا على التساؤلات، ويدفعوا الشبهات، ويدفعوا المخاوف التي تنتاب الكثيرين من الإسلام، ويتقاربوا مع من يرضى التقارب معهم، ويتحالفوا مع آخرين، وأن تسود روح التسامح بينهم وبين الناس أجمعين، ويرفعوا راية الحوار مع كل المخالفين في الداخل والخارج، وهو حوار بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى.

الصورة التي نقدم بها الإسلام للناس:

وأهم من ذلك كله: الصورة التي نقدم بها الإسلام للناس. فهناك صورة جاذبة، وصورة طاردة، صورة مبشرة، وصورة منفرة، وإنما نكسب من حولنا بالصورة المبشرة.

هناك أناس يقدمون الإسلام في صورة تقشعر من هولها الجلود، وترتعد من قساوتها الفرائض، وتوجل من ذكرها القلوب.

إنه الإسلام الذي يدعو إلى «اللفظية» في العقيدة، «الشكلية» في العبادة، و«السلبية» في السلوك، و«السطحية» في التفكير، و«الحرفية» في التفسير، و«الظاهرية» في الفقه، «المظهرية» في الحياة.

إنه الإسلام المقطب الوجه، العبوس القمطير، الذي لا يعرف غير العنف في الدعوة، والخشونة في المجادلة، والغلظة في التعامل، والفظاظة في الأسلوب.

إنه الإسلام الجامد كالصخر، الذي لا يعرف تعدد الآراء، ولا يعترف بتنوع الاجتهادات، ولا يقر إلا بالرأي الواحد، والوجه الواحد، ولا يسمع للرأي الآخر، ولا الوجهة الأخرى، ولا يرى أحدهم أن رأيه صواب يحتمل

الخطأ، وأن رأي غيره خطأ يحتمل الصواب؛ بل رأيه هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، ورأي الآخرين هو الخطأ المحض الذي لا يحتمل الصواب بوجه.

إنه الإسلام الذي لا يعرف التسامح مع المخالفين في الدين، ولا يقبل الحوار مع المغايرين في الفكر، ولا يأذن بوجود المعارضين في السياسة. إنه الإسلام الذي لا ينظر بريية إلى المرأة، فهو يدعو إلى حبسها في البيت، وحرمانها من العمل، ومن المشاركة في الدعوة والحياة الاجتماعية والسياسية.

إنه الإسلام الذي لا يعنيه العدالة في توزيع الثروة، ولا تؤكد قاعدة الشورى في الحكم، ولا إقرار الحرية للشعب، ولا مساءلة اللصوص الكبار عما سرقوه وما اقترفوه، ولا تحذير الناس من الوقوع في براثن التبعية للقوى الأجنبية، أو الاستسلام للقوة الصهيونية التوسعية العدوانية، لكن يشغل الناس بالجدار في مباحكات جدلية، وفرعيات فقهية، وجزئيات خلافية، في العبادات أو المعاملات، لا يمكن أن ينتهي فيها الخلاف.

إنه الإسلام الذي يتوسع في منطقة التحريم، حتى يكاد يجعل الحياة مجموعة من المحرمات، فأقرب كلمة إلى ألسنة دعائه، وأقلام كُتَّابه: كلمة «حرام».

إن الإسلام المنشود، هو الإسلام الأول، إسلام القرآن والسنة، سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وسنة الراشدين المهديين من بعده ... إسلام التيسير لا التعسير، والتبشير لا التنفير، والرفق لا العنف، والتعارف لا التناكر، والتسامح لا التعصب، والجوهر لا الشكل، العمل لا الجدل، والعطاء لا الادعاء، والاجتهاد لا التقليد، والتجديد لا الجمود، والانضباط لا التسبب،

والوسطية لا الغلو ولا التقصير.

إسلام يقوم على عقيدة روحها التوحيد، وعبادة روحها الإخلاص، وأخلاق روحها الخير، وشرعية روحها العدل، ورابطة روحها الإخاء، وثمره ذلك كله حضارة روحها التوازن والتكامل.

هذا الإسلام وحده هو الذي يقربنا من العالم، ويقرب العالم منا، وهو الإسلام الذي تتبناه الصحوة الإسلامية، أو ما يجب أن تتبناه الصحوة بكل فصائلها، فلا يخفى أن من فصائلها ما هو في حاجة أن يتجاوز طور المراهقة إلى طور الرشد.

* * *

الصحة الراشدة هي الأمل

أنا لا أريد «تبسيط» الأمور، ولا التهوين من العقبات أمام الصحة، فهي عقبات جسام ولا شك، لا يجحد ذلك إلا جاهل أو مكابر، ومع هذا أقول: إن المزية الكبرى لهذه الصحة: أنها تجسد الاتجاه الوحيد المعبر بصدق عن ضمير هذه الأمة، وعن هويتها الحضارية والعقائدية، الممثل لشخصيتها التاريخية، المصور لطموحاتها وآمالها النابعة من ذاتها وروحها وكيوننتها الحقيقية.

فقد أثبت استقرار الواقع كما أثبتت قراءة التاريخ: أن روح الأمة هو الإسلام، وأنها لا تعيش إلا به، ولا تنطلق إلا منه، ولا تبذل النفس والنفيس إلا من أجله، ولا تجتمع كلمتها إلا عليه، فهو المفتاح الوحيد الذي به تفتح كل مغاليقها التي استعصى فتحها، وبغيره لن تفتح أبداً.

ومن ثم لم تحقق نصرًا يذكر في تاريخها القريب والبعيد، ولا في حاضرها المشهود إلا تحت لوائه.

وكم جربت هذه الأمة من دعوات، وسمعت من صيحات، تريد أن تقودها بغير الإسلام ولغير الإسلام، فلم تثمر إلا الشتات والضياع والخذلان.

إن الفلسفات والدعوات الوافدة من الغرب والشرق، والحلول المستورد من اليمين واليسار، لم تحقق إلا الإخفاق والفشل في كل الميادين: عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية.

وعيب هذه الفلسفات والأفكار والأنظمة: أنها دخيلة علينا، غريبة عن روحنا وتكويننا العقدي والفكري، فهي عاجزة أن تخاطب «جوانية» إنساننا المسلم، وأن تقوده من مسلماته العقلية، وأن تفجر طاقاته المكونة، التي

يستطيع بها أن يغير مجرى الأحداث، كما سجل التاريخ لأسلافه من قبل.
لن تتحرك هذه الأمة وتصنع العجائب إذا أنشدتها معلقة امرئ القيس، أو
قصيدة عمرو بن كلثوم.

ولن تتحرك وتصنع العجائب إذا قرأت عليها مؤلفات «جان جاك
روسو»، أو «كارل ماركس»، أو «جون ديوي»، أو «ماوتستونج»، أو
«جان بول سارتر».

إنما تتحرك حقاً وتصنع العجائب إذا حركتها بالقرآن، وقدمتها بالإيمان،
ورفعت أمامها راية الإسلام، ونكرتها بإمامها وزعيمها محمد عليه السلام .
وما لنا نذهب بعيداً؟ وقد جربنا ورأينا، وشاهدنا وشهدنا: أنهم يوم نادوا
بشعارات القومية والاشتراكية والتقدمية وما شابهها، لم يستطيعوا أن يغيروا
من واقع الأمة شيئاً ذا بال، وما حققوه من مكاسب أو إنجازات – في نظر
البعض على الأقل – خسرت الأمة أضعافه في جوانبها الأخرى، مادية
ومعنوية، وما زالت الأمة تعاني من ثماره المرة، وخسائره غير المباشرة،
التي تظهر آثارها في حياتنا العامة يوماً بعد يوم.
واجبنا نحو الصحو:

إن الصحو الإسلامية هي أمل الغد لأمتنا، وهي التي تستطيع أن تقود
سفينة الإنقاذ بقوة وجدارة إذا ما ساعدناها نحن العرب والمسلمين على أداء
رسالتها، وساعدت هي نفسها أيضاً، وذلك بما يلي:

أ- أن تكون صحو لنا جميعاً: لا أن يقف فريق منا معها، وفريق يقاومها،
ونقضي العمر في جذب وشد، ومد وجزر، دون أن ننجز شيئاً كبيراً.
يجب أن نقف كلنا وراء الصحو، وأن يزول هذا التفريق بين «مسلمين»

و«إسلاميين»، مسلمين بوراثة العقيدة، وإسلاميين بالتوجه والولاء، يجب أن نكون كلنا إسلاميين، بمعنى أن يكون: انتمائنا إلى الإسلام، وولائنا للإسلام، وتوجهنا إلى الإسلام، ومرجعنا إلى الإسلام، حتى غير المسلمين، يمكن أن يكونوا كذلك فيؤمنوا بحتمية الحل الإسلامي، وإن لم يؤمنوا بحقيقة الاعتقاد الإسلامي، فهم مسلمون بالثقافة والحضارة، وإن لم يكونوا مسلمين بالعقيدة والديانة.

وأحب أن أنبه هنا على تمييز مهم، هو الفرق بين الصحة الإسلامية والحركة الإسلامية.

بين الحركة الإسلامية والصحة الإسلامية:

فالحركة الإسلامية لها مدلول معين يعني ارتباطاً وتنظيماً وقيادة وجندية، أما الصحة فهي تيار عام يشمل كل العاملين للإسلام، جماعات وأفراداً، ويضم معه كل المهتمين والغيريين على الإسلام.

وعلى أمته، وعلى أوطانه، وإن لم يضمهم عنوان أو لافتة، أو لم يدخلوا في إطار هيئة أو جمعية.

الصورة تيار تلقائي، لا ينسب إلى جماعة بعينها، ولا إلى مدرسة فكرية بعينها، ولا إلى اتجاه سياسي بعينه؛ بل يضم الجميع في رحابه الفيحاء.

إنه التيار الذي لا يربط بين أحاده وفئاته إلا حب الإسلام، والاعتزاز به، والحرص على خير أمته، وإعلاء كلمته، والتمكين له في الأرض، عقيدة وفكراً وسلوكاً وتشريعاً وحضارة ونظاماً للحياة.

ب- أن توفر للصحة مناخ الحرية والأمان، لتعمل بلا خوف: ولا تربص، وبغير قيد وأغلال، ودون حواجز وأسوار، ومثل هذا المناخ خليق أن

تنطلق فيه القوى كلها: وتنطلق به العقول لتبدع، وتنطلق الغزائم لتعمل، والقدرات لتتقن وتتطور. أما جو الخوف والقيود والحواجز والكبت، فليس وراءه إلا العجز والكسل، والخمول والضياع.

ج- يجب ألا نتعامل مع الصحوة من عقدة الخوف: أن تتحرف كما انحرف رجال الدين في الغرب المسيحي، أو كما انحرف رجال الملك في الشرق الإسلامي، وكأننا نحملها أوزار انحراف التاريخ كله، في العالم كله! علينا أن نعطيها الفرصة لقيادة الأمة في معركة التحرير، ومعركة البناء، وسائر معاركها السبع⁽⁴⁾، كما أعطيت للاتجاهات والطلول المستوردة الأخرى يمينية ويسارية، وليبرالية وثورية.

فالحل الوحيد الذي لم يأخذ فرصته بعد النهضة هو: الحل الإسلامي الذي تنادي به الصحوة، مع أنه الحل الذي يمثل القاعدة الجماهيرية العريضة في شعوبنا باعتراف جميع المراقبين والدارسين.

واجب الصحوة نحو نفسها:

د- أما الصحوة نفسها: فنريد منها أن تنزل إلى الشعب، إلى الشارع العربي المسلم وتتفاعل معه، تعلم الجاهل، وتنبه الغافل، وتدرّب العاطل، وتساعد العامل، وتعين المحتاج، وتقوي الضعيف، وتعالج السقيم، وتقوم المنحرف، وتربي الجيل، وتأخذ بيد الضال إلى الهداية، والعاصي إلى التوبة، ولا تتعالى على المجتمع، وهي جزء منه، ولا تنتظر إليه على أنه هالك، وهي وحدها الناجية! في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم: «إذا

(4) أعني بها المعارك ضد: التخلف العلمي والتكنولوجي، والتبعية الفكرية والسياسية، والظلم الاجتماعي، والاستبداد السياسي، والخطر الصهيوني، والتمزق القومي، والتسيب الأخلاقي، وهي الهموم الكبرى للوطن العربي والإسلامي.

سمعت الرجل يقول: هلك الناس، فهو أهلكم» أي أقربهم إلى الهلاك لغروره وعجبه، واحتقاره لغيره.

هـ- أن تصحح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام: لدى الخاصة والعامة، سواء مفاهيم «الجمود» الموروثة عن عهود التخلف، أم مفاهيم «البحود» التي أدخلها الاستعمار الثقافي في حياتنا، وأن تقوم بدورها في «التوعية» تمهيداً لدورها في «التربية» وهما متكاملان.

و- أن تجعل الصحوة أكبر همها: أن تتسامح ولا تتعصب، وأن تجمع ولا تفرق، وتدرك أن العالم من حولها شرقاً وغرباً، ينسى خلافاته، ويتقارب على كل مستوى: على المستوى الديني، وتتقارب المذاهب النصرانية، وتتقارب اليهودية والنصرانية، وقد رأينا وثيقة الفاتيكان في «تبرئة اليهود من دم المسيح»! وعلى المستوى الاقتصادي رأينا التكتل الأوروبي، والتكتلات الأخرى في العالم، فنحن في عصر التكتلات الكبرى لا الجماعات الصغيرة.

فلا يجوز أن تشغل فضاء الصحوة بالمعارك الجانبية، والمسائل الهامشية، التي يتعذر أن يتفق الناس فيها على رأي واحد، وعليهم أن يهتموا بالقضايا المصيرية والمسائل الكبرى، ويتبنوا قاعدة المنار الذهبية: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».

ولا مانع من تعدد مدارس الصحوة وفضائلها، على أن يكون تعدد تخصص وتنوع، لا تعدد تناقض وتضاد، وأن يتفاهم الجميع ويتضامن ويتضامنوا في القضايا الكبرى، التي يجب أن يكونوا فيها صفًا واحدًا.

ز- أن تكون صحوة بناء لا هدم: وأن يكون همها إضاءة الشموع لا سب الظلام، وإمطة الأذى عن الطريق لا لعن من وضعه فيه، فالنبي صلى

الله عليه وسلم لم يبعث لعائناً، ولكن بعث رحمة. حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن سب الشيطان: «لا تقل: تعيس الشيطان، فإنك إن قلت ذلك انتفخ حتى يصير كالجبل، ويقول: صرعته بقوتي، ولكن قل: بسم الله، فإنه يتصاغر حتى يصبح كالذباب» رواه أبو داود.

ح- أن تفتح باب الحوار مع كل التيارات الوطنية المخالفة: مؤكدة لمواضع الاتفاق، متفاهمة في نقاط الاختلاف، داعية - كما أمر الله تعالى - بالحكمة لا بالسفاهة، وبالموعظة الحسنة، لا بالجملة العنيفة، وبالجدال بالتي هي أحسن، لا بالتي هي أحسن.

ط- ألا تشتغل بالفروع عن الأصول: ولا بالجزئيات عن الكليات، ولا بالشكل عن الجوهر، ولا بالنوافل عن الفرائض، وأن تتعمق في «فقه الأولويات» حتى لا تختل النسب الشرعية بين التكاليف، فتقدم ما حقه التأخير، وتؤخر ما حقه التقديم، وتعظم الهين من الأمور، وتهون العظيم، وقد قال الإمام الغزالي بحق: «فقد الترتيب بين الخيرات من جملة الشرور»، كما قرر علماؤنا: إن الله لا يقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة، ولا يقبل الفروع ممن ضيع الأصول.

ي- أن ترعى سنن الله في خلقه: وهي سنن ثابتة لا تتبدل، صارمة لا تجامل، فلا تلتمس حصاداً بغير زرع، ولا تستعجل ثمرة قبل أوان نضجها، وتعلم أن لكل شيء في الكون قانونه المطرد، فمن صادم قوانين الكون صدمته، ومن غالبها غلبته، ومن عمل من خلالها مهتدياً بهدي الله كان نصيبه الفلاح في الأولى والآخرة.

معارك فكرية يجب أن تتوقف:

وعلينا إذا كنا جادين في البحث عن الخلاص، أن ننهى الخلافات المعلقة دون حسم أو تحديد.

ولكي نختصر الطريق على الباحثين والمناقشين، أود أن أعلن بكل وضوح: أن هناك قضايا فكرية طال عليها الأمد، وعقدت لها المؤتمرات والحلقات والندوات، وأعتقد أن الرؤية فيها قد وضحت، وينبغي أن ينتهي الاختلاف فيها، والاتفاق على أصولها.

يجب أن نفض الاشتباك - بلغة العسكريين - بين أمور طالما حدث الاشتباك بينها نتيجة لغموض المصطلحات، وعدم تحديد المفاهيم، أو رغبة قوم في بقاء هذا الاشتباك أو النزاع مستمراً دون كلمة فاصلة.

من هذه الأمور:

1- الاشتباك بين الدين والعلم:

فهذه معركة نشأت في غير أرضنا، ولم توجد عندنا يوماً، وكما قلنا ونقول دائماً: إن الدين عندنا علم، والعلم عندنا دين، ولا يوجد داعية ولا فقيه ولا أحد ينتمي إلى الصحوة الإسلامية، يقول بالاستغناء عن العلم، أو إغلاق الباب في وجه التكنولوجيا؛ بل يرون فريضة دينية، وضرورة حيوية، فلا مبرر لافتعال خصومة أو معركة حول هذا الموضوع المنتهي.

2- الاشتباك بين الأصالة والمعاصرة:

فالمفهوم غير متعارضين أصلاً، إلا إذا جعلنا «الأصالة» بمعنى «الانغلاق» على الماضي وحده غافلين عن متاعب الحاضر وآمال المستقبل، رافضين كل تجديد أو اجتهاد، أو اقتباس للحكمة من أي وعاء.. أو

جعلنا «المعاصرة» بمعنى «الانفلات» من تراثنا كله: الملزم وغير الملزم، الثابت والمتغير، الإلهي والبشري، إن جاز لنا أن نسمي الجانب الإلهي «القرآن والسنة» تراثاً.

على أن هذا لا يعني أن الأمر سهل، فلا بد من بذل جهد كبير من أهل العلم والفكر المخلصين، لتميز الإلهي من البشري في التراث، والملزم من غير الملزم، والثابت من المتغير منه، وكذلك النافع من غير النافع من المعاصر، والملائم لنا من غير الملائم، فليس كل ما في «العصر» خيراً، فكم فيه من «سلبيات» ضارة بل قاتلة.

3- الاشتباك بين العروبة والإسلام:

فالعروبة في الواقع عميقة الصلة بالإسلام، فالعربية لسان قرآنه وسنته ولغة عبادته وثقافته، والعروبة وعأؤه، وأرض العرب معقله وحصنه، بها مقدساته ومساجده التي لا تشد الرحال إلا إليها، والعرب هم حملة رسالة الإسلام إلى العالم والصحابة كلهم عرب، ومن لم يكن عربي العرق منهم أصبح عربي اللسان والقلب، «ومن تكلم العربية فهو عربي»، وقد جاء في الأثر: إذا عز العرب عز الإسلام، وإذا ذل العرب ذل الإسلام.

العروبة إذن عميقة الصلة بالإسلام، والإسلام كذلك عميق الصلة بالعروبة، ولا تعارض بين العروبة والإسلام، إلا إذا كانت العروبة «علمانية»، وهي التي لا تقبل الإسلام حكماً، أو كان الإسلام «شعوبياً» وهو الذي يعادي العرب، والواقع أن الإسلام يجعل للعرب مكانة خاصة، ويعرب مشاعر المسلمين من غير العرب، إن لم يعرب ألسنتهم وثقافتهم.

مفاهيم يجب أن تتمايز:

يكمل ما ذكرناه أمر آخر لا بدّ منه، وهو التفريق الحاسم بين مفاهيم لا يجوز أن تختلط أو تتشابه؛ بل يجب أن تتمايز وتتباين، فأحد طرفيها يجب أن يكون في موضع القبول، والآخر يجب أن يكون في موضع الرفض.
من ذلك:

1- التفريق الحاسم بين العلمية والعلمانية:

فالعلمية فريضة شرعية وضرورة قومية، وتأكيدا واجب الدعاة والمربين والمفكرين، وأجهزة التوجيه كلها، أما العلمانية فهي مرفوضة بكل معيار: معيار الدين، أو معيار الديمقراطية، أو معيار الدستور، أو معيار الأصالة، أو معيار المصلحة، وتفصيل ذلك يطول، فليرجع إليه في كتابنا «الإسلام والعلمانية: وجهًا لوجه».

2- التفريق الحاسم بين التفاعل الثقافي والغزو الثقافي:

فالتفاعل الثقافي مشروع؛ بل مطلوب، ولكن التفاعل إنما يكون من جانبيين بين ندين، يعطي كل منهما ويأخذ، واعيًا مختارًا، غير مكره، ولا واقع تحت تأثير خاص، فهو يأخذ ما يحتاج إليه، وفق معايير مدروسة، ويدع ما يدع تبعًا لمنطق معلوم، محتفظًا بهويته وخصائصه، غير مفرط في قيمه ومبادئه ومقوماته المشخصة لذاته.

أما الغزو فهو من طرف قوي لطرف ضعيف، أي من غالب قاهر، لمغلوب مقهور مبهور بقوة غالبه، فهو يأخذ منه ولا يعطيه، ويأخذ ما لا يحتاج إليه؛ بل يأخذ ما لا ينفعه، وإن كان ينفع صاحبه؛ بل كثيرًا ما يأخذ الضار ويدع النافع!

3- التفريق الحاسم بين الدولة الإسلامية والدولة الدينية:

فالدولة الإسلامية كما جاء بها الإسلام، وكما عرفها تاريخ المسلمين دولة مدنية، تقوم السلطة بها على البيعة والاختيار والشورى، والحاكم فيها وكيل عن الأمة أو أجير لها، ومن حق الأمة - ممثلة في أهل الحل والعقد فيها - أن تحاسبه وتراقبه، وتأمره وتنهاه، وتقومه إن اعوج، وإلا عزلته، ومن حق كل مسلم؛ بل كل مواطن، أن ينكر على رئيس الدولة نفسه إذا رآه اقتترف منكراً، أو ضيع معروفًا؛ بل على الشعب أن يعلن الثورة عليه إذا رأى كفرًا بواحاً عنده فيه من الله برهان.

أما الدولة الدينية «الثيوقراطية» التي عرفها الغرب في العصور الوسطى والتي يحكمها رجال الدين، الذين يتحكمون في رقاب الناس - وضمانهم أيضًا - باسم «الحق الإلهي» فما حلوه في الأرض فهو محلول في السماء، وما ربطوه في الأرض فهو مربوط في السماء! فهي مرفوضة في الإسلام، وليس في الإسلام رجال دين بالمعنى الكهنوتي، إنما فيه علماء دين، يستطيع كل واحد أن يكون منهم بالتعلم والدراسة، وليس لهم سلطان على ضمان الناس، ودخائل قلوبهم، وهم لا يزيدون عن غيرهم من الناس في الحقوق؛ بل كثيرًا ما يهضمون ويظلمون، ومن ثم نعلنها صريحة: نعم ... للدولة الإسلامية، ولا ثم لا .. للدولة الدينية «الثيوقراطية».

مخاوف:

إن الصحوه هي معقد الأمل، ومناطق الرجاء لهذه الأمة، بعد فشل الحلول المستوردة ليبرالية وثورية، ولكني لا أكتمكم أنني أخاف عليها، كما يخاف الولد على ولده، في فترة المراهقة وأوائل الشباب.

أنا لا أخاف على الصحوه من القوى الأجنبية المتربصه، وهي لها بالمرصاد، وهي قوى هائلة مقتدره، ولا القوى الداخليه المتسلطه، وهي غالبًا ما تعمل لحساب تلك، شعرت أم لم تشعر.

إنما أخاف على الصحوه من نفسها، إذا لم تع دورها، ولم تنتبه لما يحيط بها، وما يخطط لها.

أجل أخاف عليها من عدة تيارات، تتنازعها في داخلها، بأن يغلب أحد هذه التيارات - وهو مستبعد عندي - أو يؤدي تنازعها فيما بينها إلى إضعافها جميعًا، هذه التيارات هي بإجمال شديد «أرجو أن أوفق إلى تفصيله في بحث آخر»:

1- تيار الجمود والتزمّت: الذي يرفض الاجتهاد والتجديد، والانفتاح على العالم، ويبقى على كل قديم، وإن لم يعد لزمنا صالحًا، ويقاوم كل جديد، وإن كانت الحاجة إليه ماسة... تيار «الجمود الفكري: المذهبي والحرفي».

2- تيار الغلو والتنتع: الذي يحجر ما وسع الله، ويشدد في غير موضع التشديد، ويقوم على التعسير لا التيسير، والتنفير لا التبشير... تيار «التطرف السلوكي».

3- تيار التهور والاستعجال والاصطدام بالسلطة قبل الأوان: وبلا ضرورة، تيار «العنف العسكري».

4- تيار الاستعلاء على المجتمع: والعزلة عنه والانسحاب من ميدان الإصلاح والتغيير، تيار «التكفير والهجرة».

5- تيار التعصب الضيق: الذي ينغلق به كل جماعة على نفسها، مسيئة للظن

بغيرها، تيار «الانغلاق أو التشرذم الحزبي».

6- تيار الاستغراق في السياسة المحلية الآتية: وأعني هنا تيار «الانهماك

السياسي»، والاشتغال عن جوانب أخرى في غاية الأهمية مثل:

الجانب الدعوي: «التوعية على أوسع نطاق».

الجانب التربوي: «تكوين الجيل المسلم المنشود».

الجانب الاجتماعي: الذي برع فيه دعاة التنصير.

الصحة تصح نفسها:

ورغم هذه المخاوف أقول: إن الصحة بفضل الله قادرة على أن تصح خطأها وتنفي خبثها، وثقتي كبيرة أن «تيار الوسطية» الذي يعمل في دأب وصبر، في توازن واعتدال، وبوعي وتخطيط، سيكون له الغلبة والهيمنة على كل التيارات الأخرى المخوفة.

وقد لمست بنفسى شيئاً من ذلك أوائل السبعينيات، مع شباب الجماعات الإسلامية في الجامعات المصرية، فقد كان الخط السائد هو خط التشدد والتشنج والحرفية، ولكن بعد لقاء الشباب بالدعاة المعروفين من أهل العلم والورع والاعتدال، غلبت الوسطية على التطرف، وغدا هذا التيار هو الغالب إلى اليوم.

والخلاصة: أن تيار الصحة الإسلامية هو تيار الغد المرجو، والمستقبل

المأمول، وخصوصاً أن عموده الفقري هم الشباب، وهم نخيرة الغد.

ورغم المخاوف على الصحة، فإن آمالنا فيها أقوى، وتيار الوسطية فيها هو الغالب السائد، وهو المرتجى المأمول، وكل المراقبين مجمعون على قدرة هذا التيار على تغيير الإنسان من داخله، وإنشائه خلقاً جديداً يقوم على

الطهارة والبذل العطاء، لا على النفعية أو العبث أو التهريج أو اتباع الشهوات، والسير في مواكب النفاق.

إن الإسلام هو قدر هذه الأمة، ولا خلاص لها إلا به، ولا عزة ولا حدة ولا نهضة لها بغيره، كما أثبت ذلك التاريخ والواقع، ولا بد للعقلاء أن يعترفوا بهذه الحقيقة الناصحة، وإلا ظلت قوى الأمة في صراع دائم يتربص بعضها ببعض، تقترب من الهدف ثم تنكص، وترجع إلى نفسها ثم تنكس على رأسها ... وهكذا دواليك.

* * *

المستقبل لتيار الوسطية

أجل، إن الشواهد كلها تدل على أن المستقبل لتيار الوسطية، فهو الذي يملك القدرة على مخاطبة الناس بلسان العصر، ويملك القابلية لتطوير نفسه، ورفع مستواه وقد علمته الأيام رحابة الصدر مع المخالفين والتفتح للحوار مع الآخر... وهو في الوقت نفسه متمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها. بثوابت الإسلام الذي لا يجمع الأمة غيره.

ولا غرو أن تكون قاعدته في المجتمع أعرض، وجمهوره أكبر، كما أنه الأقدم زمنًا، والأطول عمرًا، ولهذا تنادي به الآن كبرى الجماعات والحركات الإسلامية المعاصرة وأقدمها: الإخوان المسلمون في مصر والعالم العربي، وامتداداتها في العالم، وكذلك الجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية «باكستان، وبنجلاديش، والهند» وحزب الرفاه الإسلامي في تركيا، وحزب النهضة في الجزائر، وحركة الإصلاح والتجديد في المغرب، والجهة الإسلامية القومية في السودان، على تفاوت بين هذه الجماعات في الفهم والسلوك والممارسة.

أما حزب النهضة في تونس، وحماس في الجزائر، والتجمع الإسلامي في اليمن، وجهة العمل الإسلامي في الأردن، فكلهم محسوبون على الإخوان المسلمين.

ومن المعروف المؤكد اليوم: أن الإخوان بعد الخمسينيات طلقوا العنف تمامًا، ونهجوا نهج التغيير الفكري والتربوي والحضاري، وغلب خط الوسطية والاعتدال عليهم، وبرز ذلك في كتاباتهم، وقراراتهم، وتوجيهاتهم، إلا أفرادًا قليلين منهم، غلبت عليهم طبيعتهم فشدوا عن اتجاه الجماعة العام.

وقد تجلى ذلك في البيان الذي أصدره عن المرأة وعن التعددية منذ سنوات قليلة. ومن الظلم للإخوان أن يحملوا وزر عنف الجماعات الأخرى، بدعوى أنها خرجت من تحت عباءتهم!

فالواقع – كما قال دكتور رضوان السيد بحق – أن جماعات العنف: تعتبر انشقاقاً عن الإخوان وليس امتداداً لهم، كما رأينا انشقاق «جماعة التكفير والهجرة» عن الإخوان في السجن الحربي، حتى كانوا لا يصلون معهم، ورد عليهم الأستاذ الهضيبي كما ذكرنا من قبل.

أما جماعة الجهاد، فهي تتهم الإخوان بالتخاذل، والركون إلى الحكام الظلمة – أو الكفرة في رأيهم – وخيانة مبدأ «الجهاد» الذي اتخذه سبيلاً لهم، ورجال الأمن يعرفون كم قامت معارك في مدن الصعيد بين شباب الإخوان وشباب الجهاد، وكم أصدروا منشورات معادية للإخوان، فكيف يحمل الإخوان تبعه عنف هذه الجماعات، وهذا موقفها من الإخوان!

ولو صح هذا لكان علينا أن نحمل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه «عنف الخوارج» وانحرافهم الفكري الدموي، لأنهم كانوا جنوداً في جيشه ومن أنصاره، في أول الأمر، ثم خرجوا عليه وكفروه وكفروا كل من معه، فهل يتهم هو بأنهم خرجوا من تحت عباءته؟

هذا التيار، اليوم – تيار الوسطية – يتعاون مع المعتدلين من القوميين، وقد كونوا معاً «المؤتمر القومي الإسلامي»، وقد قبل المشاركة في الحكم في دولة غير خالصة للإسلام كما في الأردن واليمن، وفي دولة علمانية خالصة بل عريقة في العلمانية كما في تجربة «حزب الرفاه» في تركيا.

وإن التيار الإسلامي الأصولي الوسطي – بحسن فهمه للإسلام، وحسن فهمه للحياة وسنن الله فيها، وحسن فهمه لهموم وطننا العربي والإسلامي

الكبير، وعمق نظرته إليها، وحسن عمله بالإسلام، وحسن دعوته إليه في شموله وتوازنه وسعة آفاقه، وجهاده الدؤوب لتمكين أحكام الإسلام وتعاليمه في أرضه، وتغيير الواقع المنحرف عن الإسلام أو المعادي له، إلى واقع إسلامي صحيح – هذا التيار هو تيار المستقبل وسفينة النجاة لهذه الأمة. وهو بتأييد الله تعالى، وبفضل هذه الصحوة الفتية المباركة، قادر أن يصل بوطننا وأمتنا الكبرى إلى بر الأمان {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ 4 بِنَصْرِ اللَّهِ}.

* * *